جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب و اللغات
قسم الأدب و اللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة و أدب عربي
دراسات لغوية
لسانيات عربية

رقم: ل ع 06

إعداد الطالبة:
سارة مسنادي

يوم: 2025/06/02

تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية

دراسة في العلاقة بين الفقه و النحو
نماذج مختارة من كتاب "زينة العرائس"

لجنة المناقشة:

طبني صفية	أستاذ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
زياني نبيل	أستاذ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
مزاري زينب	أ.م أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2024م/2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وعرفـــــان

الحمد لله الذي به يتم ما نصبو إليه، وبعد:

ولأن لكل عمل وعامل مراقب وموجه له، لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص العرفان والتقدير لمن أرشدتني ووجهتني طيلة فترة إنجاز هذا العمل ***الأستاذة صفية طبني.***

لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر للأستاذ ***الأمين ملاوي*** *على نصائحه وكرم عطائه العلمي.*

كما أعبر عن خالص شكري لكل من مد يد العون ولو بالدعاء والكلمة الطيبة خاصة ***صديقتي فاطمة تماسيني ووالدتها .***

فلكم مني كل التقدير و الثناء، جزاكم الله خيرا.

إهـــــــداء

كل حرف مما كتبت أو خطت فقط لتراه أمي حتى ولو لم تقرأه فقط لتلمحه بعينيها الجميلتين.

لطالما عظّم أبي اللغة العربية والعلوم المتصلة بالدين والشريعة الإسلامية.

لكما أهدي هذا العمل مع كل إمتناني.

دمتما.

إلى السند ومصدر القوة والدعم.

إلى عائلتي الغالية.

لكل من حمل القلم بيد والثبات باليد الأخرى وصناع الأمل في زمن الانكسار ورسل الحرية من بين الركام.

إلى طلاب فلسطين الأبية أهدي هذا العمل.

مقدمـــــــــــــــة

مقدمة:

الحمد لله الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، ورفع قدر العلم وأهله، وجعل من علوم الشريعة والنحو معالم هداية واستقامة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أفصح من نطق بالضاد، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يعد الفقه الإسلامي أرقى وأسمى العلوم ليس فقط لاتصاله بالقرآن الكريم بل لكونه المرآة العاكسة للدين الإسلامي وشريعته.

ومما لاشك فيه أنه يحتاج إلى لغة قويمة، قوية المعاني، جزيلة الألفاظ للتعبير عنه وإيضاح أحكامه، وبناء على ذلك فإن اللغة العربية وبسبب امتلاكها لنظام يتوفر على إمكانات تعبيرية متنوعة على المستويين الإفرادي والتركيبي، بنية وأداء يجعل منها اللغة المؤهلة لذلك، ومن بين هذه الإمكانات: النحو من إعراب وحذف وتقديم وتأخير...

وفي سبيل ذلك دأب الفقهاء على الاستعانة والارتكاز على النحو لفهم وتحليل النصوص واستنباط الأحكام والفتاوى الدينية.

وهذا ما يظهره ويوضحه علم تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، ولقد وقع الاختيار على كتاب « زينة العرائس من الطرف والنفائس » الذي يعد أحد التصانيف التراثية الموضِحة والشارحة لذلك. فجاء البحث بعنوان: **تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، دراسة في العلاقة بين الفقه والنحو، نماذج مختارة من كتاب زينة العرائس**، في محاولة لتقديم دراسة تحليلية لأبعاد التفاعل بين العلمين والكشف عن الأسس التي بني عليها والضوابط التي تحكمه وأثره في صياغة المنظومة الفقهية.

ومن هنا تبرز أهمية البحث في كونه يوضح كيفية تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، والعلاقة القائمة بين الفقه والنحو، والتي يعرضها كتاب زينة العرائس.

ومن جملة الدوافع التي كانت سببا في اختيار هذه الدراسة، منها الذاتي كـ: الإعجاب والميل إلى العلوم الإسلامية والشرعية.

الاهتمام الشخصي باكتشاف الجانب الذي يجمع بين دقة اللغة وعمق الفقه.

ومنها الموضوعي المتمثل في:

إبراز القيمة العلمية والمعرفية التي يحتويها هذا الموضوع والتي هي قيمة النحو في بناء القوانين والقواعد الفقهية.

ضرورة فهم العلاقة بين الفقه والنحو وكيفية استزادت كل منهما من الآخر.

وانطلاقا من هذا الطرح البحثي، تطرح هذه الدراسة إشكالية مهمة مفادها:

فيم يتمثل دور القواعد النحوية في تخريج الفروع الفقهية؟

ويندرج تحتها مجموعة من التساؤلات منها:

ماهو دور كتاب زينة العرائس في إبراز العلاقة بين الفقه والنحو؟

ما طبيعة العلاقة بين علمي النحو والفقه؟

وفي خضم ما تقدم ذكره، أسفرت التساؤلات على خطة يسير عليها البحث، وهي: مقدمة وخاتمة يتوسطهما فصلان، فجاء الفصل الأول معنونا ب: أسس ومفاهيم نظرية يُعالج فيه مجموعة من المفاهيم المتعلقة بكل من: التخريج والقواعد النحوية والفروع الفقهية والعلاقة بين النحو والفقه.

بينما وسم الفصل الثاني بمسائل تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، وقد التف حول بعض المسائل الواردة في كتاب زينة العرائس، والتي هي: مسألة الكلمة وبنيتها ومسألة التقديم والتأخير ومسألة الشرط وأخيرا مسألة الاستثناء.

وكان المنهج المتبع في هذا العمل: المنهج **الوصفي** مع الاستعانة بآلية التحليل، كونه المنهج المناسب لطبيعة الموضوع.

أما الدراسات السابقة التي استفاد منها البحث، أذكر منها:

كتاب التخريج عند الفقهاء والأصوليين (دراسة نظرية تطبيقية تأصيلية) ليعقوب عبد الوهاب الباحسين.

مقال بعنوان: تخريج الفروع الفقهية على الأصول النحوية (دراسة وصفية تطبيقية) لمراد عليون وبلخير عمراني، في مجلة النوازل الفقهية والقانونية.

وأيضا مقال تخريج الفروع الفقهية على الأصول النحوية (تعريف وتوصيف) لخالد قادري، في مجلة كلية العلوم الإسلامية.

كما لا يخلو أي بحث من صعوبات، فمن الصعوبات التي واجهت هذا البحث كثرة واتساع المادة العلمية المتعلقة بالجزء النظري مما صعب حصرها.

في المقابل قلة وندرة الدراسات المتعلقة بكتاب زينة العرائس من الطرف والنفائس مما نتج عنه قلة المصادر والمراجع.

وفي الأخير ومن مقتضيات الأمانة والإخلاص الاعتراف بالحسنى ووافر الامتنان، فكل الشكر والعرفان للدكتورة صفية طبني.

الفصل الأول:

مفاهيم وأسس نظرية

يعد التخريج أحد العمليات والطرق التي يلجأ إليها نحاة اللغة العربية لاستخراج واستنباط القواعد النحوية من الفقه الإسلامي، وذلك لتأثر كل واحد منهما بالآخر وحاجته له، فمعلوم أن النحو وأصوله جاء خادما للشريعة الإسلامية، ونظرا لأن هذا العنوان مركب من عدة مصطلحات هي التخريج والأصول والفروع، لهذا سنعرفه أولا باعتبار الألفاظ ثم باعتباره علما.

المبحث الأول: مفهوم التخريج

1. لغة:

تطرقت الكثير من أمهات المعاجم إلى لفظة تخريج وهي من أصل خرج من مادة [خ. ر.ج]، فسنتطرق إلى بعض التعريفات لها:

جاء في تهذيب اللغة للأزهري (ت 370هـ):" مصدر خرج يفيد التعدية لئلا يحمل الخروج ذاتيا"[1].

وقال ابن فارس (ت 395هـ) في معجمه مقاييس اللغة : "خرج: الخاء و الراء و الجيم أصلان و من معناه النفاذ عن الشيء، و قولنا خرج، يخرج، خروجا"[2].

كما تطرق الجوهري(ت398 هـ)في الصحاح: "خرج :خرج ،خروجا ومَخْرَجاً وقد يكون المَخْرَج موضع الخروج ، يقال خرج مخرجا حسنا، وهذا مخْرَجه، والاستخراج كالاستنباط"[3].

وجاء في لسان العرب لابن منظور(ت711هـ):

"خرج، يخرج خروجا ومخرج وهو خارج وخروج وخرّاج وقد أخرجه وخرج به، والاستخراج كالاستنباط"[4].

---

[1] تهذيب اللغة، أبو منصور بن محمد الأزهري، تح: عبد السلام سرحان، راجعه: محمد علي النجار، الدار المصرية، القاهرة، د.ط، د.ت، ج7، مادة[خ.ر.ج]، ص47.

[2] ينظر، مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس زكرياء، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ج1، مادة[ح.ر.ج]، ص175.

[3] ينظر، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو اسماعيل بن حمادة الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1979م، ج1، مادة[خ.ر.ج]، ص309.

[4] ينظر، لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1919م، مادة[خ.ر.ج]، ص1125.

وفي القاموس المحيط :"الاستخراج والاختراج: الاستنباط"[1].

وحاصل التعريفات السابقة أن لفظة "التخريج " في معناها اللغوي تفيد النفاذ من الشيء والبروز والظهور والاستنباط.

2. اصطلاحا:

يحمل مصطلح التخريج مدلولات عديدة وذلك حسب مستخدميه ومجالات وروده، فقد درسه النحاة والفقهاء والأصوليين، لذلك لزم علينا تعريفه عند كل منهم:

التخريج في مفهوم النحاة :

استخدم النحاة مصطلح التخريج خاصة في مباحثهم حول الأصول النحوية، فالتخريج عندهم:

"تبرير إشكال أو دفع له ومنه فإن النحاة يريدون به تبرير وتعليل المسائل الخلافية التي ترد عليهم بإيجاد الوجوه المناسبة لها، فيقال مثلا: وخرجها النحوي أي أوجد لها مخرجا يخرجها من إشكالها وأمثلة ذلك: قرأ جماعة قوله تعالى:﴿ **وَاتَّقُواْ فِتْنَة لَّتُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّة وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ** ﴾ **[الأنفال/25]** باللام بدلا من لا، وقد خرجها أبو الفتح على حذف الألف من لا تخفيفا، فهو هنا أوجد لهذه القراءة تخريجا يخرجها من إشكالها"[2].

واستنادا على ما سبق فإن النحاة يصطلحون على أن التخريج هو تبرير حكم أو قاعدة نحوية وتعليلها.

التخريج في مفهوم الفقهاء والأصوليين:

إذا تأملنا استعمالات الفقهاء والأصوليين وجدنا أن مصطلح التخريج يدور في أكثر من نطاق، وأنهم لم يستعملوه بمعنى واحد، وإن كان بين هذه المعاني تقارب وتلاحم، فمن تلك الاستعمالات:

---

[1] القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تح: أنس محمد الشامي، راجعه: زكرياء جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2008م، [خ.ر.ج]، ص451.

[2] ينظر، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، دار الفرقان، بيروت، ط1، 1985م، ص73،74.

أ. "إطلاق التخريج على التوصل إلى أصول الأئمة وقواعدهم التي بنوا عليها ما توصلوا إليه من أحكام في المسائل الفقهية المنقولة عنهم وذلك من خلال تتبع الفروع الفقهية واستقرائها استقراء شاملا يجعل المخرِّج يطمئن إلى ما توصل إليه فيحكم بنسبة الأصل إلى ذلك الإمام"[1].

يهدف الفقهاء إلى تحديد الأصول التي استندوا إليها في استنباط الأحكام الفقهية وذلك بتحليل الفروع الفقهية المتصلة بالأحكام التي تم التوصل إليها بالتخريج من خلال استقراء القواعد الفقهية التي وضعها الأئمة ليتمكن الفقيه من استنتاج الأدلة الفقهية التي اعتمدها الإمام في بناء حكمه .

ب . "إطلاق التخريج على رد الخلافات الفقهية إلى القواعد الأصولية، على نمط ما في كتاب (تخريج الفروع على الأصول) للزناجي، أو(التمهيد في تخريج الفروع على الأصول) للأسنوي.

وهو بهذا المعنى يتصل اتصالا واضحا بالجدل وبأسباب اختلاف الفقهاء، إذ هو حقيقته يتناول واحدا من تلك الأسباب، وهو الاختلاف في القواعد الأصولية، وهو ما ينبني على ذلك الاختلاف من اختلاف في الفروع الفقهية سواء كانت في إطار مذهب معين، أو في إطار المذاهب المختلفة"[2].

ويطلق هذا التخريج في هذا السياق على تتبع واستقراء المسائل الأصولية على الفروع الفقهية المختلف فيها وهذا ما يجعل الفقهاء مختلفين في أرائهم حول المسائل الفقهية وتخريجها فيعكس اختلافا في الفروع الفقهية.

جـ . "وقد يكون التخريج . وهذا هو غالب استعمال الفقهاء . بمعنى الاستنباط المقيّد، أي بيان رأي الإمام في المسائل الجزئية التي لم يرد عنه فيها نص، عن طريق إلحاقها بما يشبهها من المسائل المروية عنه، أو بإدخالها تحت قاعدة من قواعده، والتخريج بهذا المعنى هو ما

[1] التخريج عند الفقهاء والأصوليين، يعقوب عبد الوهاب الباحسين، الرياض، مكتبة الرشد، د.ط، 1414هـ، ص12،11.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص12.

تكلم عنه الفقهاء والأصوليون في مباحث الاجتهاد والتقليد وفي الكتب المتعلقة بأحكام الفتوى"[1].

ويعني أن الحكم الفقهي المتعلق غالبا بأحكام الفتوى يتم استنتاجه بواسطة تبيين رأي الإمام في مسائل جزئية لا يوجد نص يبين حكمها فيتم قياس المسألة الجديدة على مسألة مروية تم التصريح بها أو بتطبيق قاعدة من قواعده عليها .

ومنه يمكن أن نقول أن التخريج في مفهوم الفقهاء والأصوليين يحمل العديد من المعاني معظمها تتفق على المفهوم الذي يدل على أن التخريج هو استنباط الأحكام الفقهية من القواعد الأصولية.

3. أركان التخريج:

تقوم عملية التخريج على أربعة أركان هي:

الركن الأول (المُخرّج عليه): "وهو القاعدة النحوية(الأصل) المراد تخريج الفرع الفقهي عليها، ويكون ذلك من خلال شرحها وبيان رأي العلماء فيها بإيجاز شديد توضيحا للأصل الذي إليه ينجذب الفرع الفقهي"[2].

وهذا يدل على كيفية استخدام القاعدة النحوية كأصل والتي يستند إليها لتخريج الفروع الفقهية مع توضيح كيفية الحكم الفقهي بهذه القاعدة وشرح رأي العلماء باعتبارها الركن الأول في العملية.

الركن الثاني (المخرج):"الفرع الفقهي أو المسألة الفقهية، وذلك من خلال تقريره بالتعريف به وبيان رأي العلماء فيه بإيجاز شديد، وذكر دليلهم النحوي الذي يرد إليه الفرع أو الذي هو سبب الخلاف فيه حال المقارنة الفقهية"[3].

ويكون ذلك بالتعريف بالمسألة الفقهية التي يتخرج عليها الأصل النحوي وتبيين آراء العلماء بشكل مختصر مع ذكر الدليل النحوي الذي يعود إليه الفرع.

---

[1] التخريج عند الفقهاء والأصوليين، يعقوب عبد الوهاب الباحسين، ص12.

[2] تخريج الفروع الفقهية على الأصول النحوية، مراد عليون وبلخير عمراني، مجلة النوازل الفقهية والقانونية، العدد05، 2019م، ص181.

[3] المرجع نفسه، ص181.

الركن الثالث(المُخَرِّج):"وهوالعالم الذي يقوم بعملية التخريج.

الركن الرابع (عملية التخريج): وهي ما يقوم به المُخَرَّج من الربط بين الأصل والفرع[1]"فيتبين وجه الارتباط بين القاعدة النحوية والفرع الفقهي. وأثر هاته الأصول النحوية في الفروع مما يساعد على معرفة صحة التخريج"[2].

المبحث الثاني: مفهوم القواعد النحوية

1. معجما:

القاعدة لغة:

قواعد جمع قاعدة، من مادة [ق.ع.د]

"جاء في معجم مقاييس اللغة: القاف والعين والدال أصل مطرد منقاس لا يخلف...ثم قال: وامرأة قاعدة، إن أردت القعود "[3].

"وقال الأصفهاني في المفردات في غريب القرآن (ت506هـ):

القعود يقابل به القيام والقعدة للمرة والقِعدة للحال التي يكون عليها القاعد والقعود قد يكون جمع قاعد والمقعد مكان القعود وجمعه مقاعد"[4].

وفي لسان العرب :"القاعدة أصل الأسّ، والقواعد الأساس"[5].

وقد تطرق الشريف الجرجاني(ت816هـ)في كتابه التعريفات:"القاعدة وهي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"[6].

---

[1] تخريج الفروع الفقهية على الأصول النحوية، تعريف وتوصيف، خالد قادري، كلية العلوم الإسلامية، العدد43، جامعة باتنة، باتنة، جانفي2018م، ص426.

[2] ينظر، تخريج الفروع الفقهية على الأصول النحوية، مراد عليون وبلخير عمراني،ص181.

[3] مقاييس اللغة، ابن فارس، ج5، ص108.

[4] المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.سنة، مادة[ق.ع.د]، ص528.

[5] ينظر، لسان العرب، ابن منظور، ج5، مادة[ق.ع.د]، ص3715.

[6] التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، 1985م، ص219.

وبالاستناد إلى التعريفات اللغوية نستطيع أن نستخلص أنّ المعنى المعجمي للفظة (قاعدة) تدور في أساس الشيء وركيزته.

النحو لغة:

إنّ المتأمل في المعاجم اللغوية العربية، يجد مجموعة من الدلالات تدور في حلقة الجذر اللغوي (ن.ح.ا) وجاءت مجملها لا تخرج عن دلالة القصد والطريق، فقد ذكر الخليل(ت170هـ) في معجمه العين:

"نحا (نحو): القصد نحو الشيء، نحوت نحوه، أي قصدت قصده، وبلغنا أن أبا الأسود الدؤلي وضع وجوه العربية، فقال للناس: انحوا نحو هذا فسمي نحوا، ويجمع على أنحاء"[1].

وعرّفه صاحب الصحاح بقوله:"النحو: القصد والطريق، ويقال نحوت نحوك، أي قصدت قصدك ونحوت بصري إليه أي أصرفت"[2].

ويوافقه ابن منظور (ت 711هـ) في ذلك بقوله: "والنحو القصد والطريق، نحاة ينحوه وينحاه نحوا وانتحاه، والجمع أنحاء ونحو"[3].

ومن كل هاته التعريفات نخلص إلى أن التعريف اللغوي للفظة "نحو" يركز على المعنى المتعلق بالقصد والطريق.

2اصطلاحا:

القاعدة النحوية هي "ما قرره النحاة من أحكام وضوابط في أبواب النحو المختلفة؛ في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع وغيرها"[4].

أي أنها تلك القوانين التي وضعها النحاة لنطق اللّغة العربية نطقا صحيحا خاليا من الأخطاء.

---

[1] العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، ج4، مادة[ن.ح.ا]، ص201.

[2] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(ت398)، مادة[ن.ح.ا]، ص1120.

[3] ينظر، لسان العرب، ابن منظور، ص4371.

[4] ينظر، الإيضاح في علوم البلاغة ، القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، ص23.

ويعرفها الحموي كذلك فيقول:"إن القاعدة هي عند الفقهاء غيرها عند النحاة والأصوليين إذ هي عند الفقهاء حكم أكثري لا كلي، ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها"[1].

المبحث الثالث: مفهوم الفروع الفقهية

يحمل تركيب الفروع الفقهية دلالات تحددها كل كلمة منه وبناء على ذلك وجب علينا تعريف كل منها، ثم الإتيان به استعمالا:

1. لغة:

الفرع لغة:

تكاد نظرة اللغويين تتحد في شرحهم لمفردة الفرع، فنجد في مقاييس اللغة:"(فرع) الفاء والراء والعين أصل صحيح يدل على علوٍّ وارتفاع وسمو وسبوغ، من ذلك الفرع، وهو أعلى الشيء، والفرع: مصدر فرعت الشيء فرعا، إذا علوته"[2].

وذكر الجوهري(ت398هـ) في صحاحه:

"فرع: فرع كل شيء: أعلاه، ويقال هو فرع قومه للشريف منه"[3].

ويوافقهما ابن منظور(ت711هـ) بقوله:"فرع: فرع كل شيء: أعلاه، والجمع فروع، لا يكسر على غير ذلك"[4].

ومن إمعان النظر في التعريفات السابقة، نلحظ أن لفظة الفروع في مدلولها المعجمي تتمحور حول: العلو والارتفاع والسمو.

الفقهية لغة:

وهي من مادة [ف.ق.هـ]

---

[1] غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، ابن نجيم المصري الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م، المجلد 01، ص22.

[2] مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة [ف.ر.ع]، ص491.

[3] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، مادة [ف.ر.ع]، ص883.

[4] لسان العرب، ابن منظور، مادة [ف.ر.ع]، ص3393.

ذُكر في الصحاح: الفقه:"الفهم، قال أعرابي لعيسى بن عمر: (شهدت عليك بالفقه)، ثم خص به علم الشريعة، والعالم به فقيه، وفاقهته إذا باحثته في العلم"[1].

وقال الأصفهاني (ت 506هـ) في غريبه:"الفقه هو التوصل إلى علم غائب بعلم شاهد فهو أخص من العلم، ويقال فَقُه الرجل إذا صار فقيها وفقه أي فهم فقها. و فَقِهَه أي فهمه"[2]

وجاء في قاموس المحيط للفيروز آبادي(ت 817هـ): الفقه بالكسر:"العلم بالشيء،والفهم له، الف طنة، وغلب على علم الدين لشرفة، وفقُه ككرم وفرح، فهو فقيه وفقهٌ، وفقهه تفقيها علّمه"[3].

ووفقا لما تم قوله فإن كلمة الفقهية تنضوي تحت مضمون العلم والفهم، وتتفق هذه المعاجم على أنها خصت بعلم الشريعة .

2. استعمالا:

تعددت تعريفات الفروع الفقهية، فنجد: التفتازاني يعرفها:"بأنها أحكام الشريعة المفصلة المبنية في علم الفقه، ويقول ابن عابدين في مقدمة كتابه رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار بأنه: العلم بالأحكام الشرعية الفرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية"[4].

وجاء في التقرير والتحبير:"هي المسائل الاجتهادية من الفقه، وعرفت أيضا بأنها أحكام الشاعر المتعلقة بصفة فعل المكلَّف"[5].

وتعرف بأنها:"المسائل التي استنبطها المجتهدون بعد حيازة منصب الاجتهاد"[6].

---

[1] ينظر، الصحاح، الجوهري، مادة[ف.ق.ه]، ص896.

[2] ينظر، المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص384.

[3] ينظر، القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مادة[ف.ق.ه]، ص1260.

[4] مناهج الأصوليين في تخريج الفروع الفقهية على الأصول، جمال عبد الغني سحلو، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، قسم أصول الفقه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، مصر، المشرف حمدي صبح طه، د.ت، ص39.

[5] مثارات الغلط في تخريج الفروع على الفروع للنوازل المالية المعاصرة، معيزية توفيق موسى إسماعيل، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد3، 2023م،ص

[6] ينظر، تخريج الفروع الفقهية على الأصول النحوية، عثمان بن الأخضر محمد شيشان، دار طيبة، الرياض، ط1، 1998م، ص57.

ومن بين كل هذه التعريفات فإنه لزم علينا وضع تعريفات مناسبة للموضوع،"فإنَّه لمَّا علم أن (الفروع) إنما تخرَّج على الأصول، وأن الأصول هي القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، ومنه فإن التعريف المناسب للفروع الفقهية في التخريج، إنما هو: الأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية"[1].

3. التفاعل بين الفقه والنحو:

"إن الناظر لكتب الفقه ومدوناته، والدراس لمباحثه وموضوعاته، لا ليجد صعوبة تذكر لملاحظة التزاوج الطبيعي بين الفقه والنحو، وذلك من خلال الأثر الواضح الذي تمارسه القواعد النحوية على توجيه الفروع الفقهية ومسائلها، وخاصته في أبواب لا تكاد تخلو من الأثر النحوي، في توجيهها وذلك كالطلاق والعتق وغيرها، مما ترد عليه الأمثلة في كتب الفقه بشكل عام"[2].

ويدل هذا الكلام على العلاقة الوطيدة بين القواعد النحوية والفروع الفقهية، وفائدة كل واحد منهما على الآخر خاصة في تخريج الفروع الفقهية على الأصول النحوية.

"أما افتقار الفقه للغة وقواعدها أمر تنبه إليه العلماء وأشاروا إلى أهميته في بناء الفقه على أسس عربية صحيحة تتعامل على تأصيل أحكامه، وأحكام معاينه ودلالته، وتأكيدا لهذا ما قاله السيد البطليوسي (ت521هـ): أن الطريق الفقهية تفتقد إلى علم الأدب مؤسسه على أصول العرب وان مثلها ومثله قول أبي الأسود الدؤلي:

فإن لا تكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها

والناظر في كتب الفروع على مستوى المذاهب يدرك دون معاناة مسائل كثيرة تقوم أحكامها على القواعد النحوية، خاصة منها كتب النووي من الشافعية كالمجموع والروضة وكتب ابن قدامة من الحنابلة كالمغني شرح مختصر الخرقي والكافي وغيرها، ومصادر المالكية منها الذخيرة للقرافي والجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لابن الشاس"[3]،"غير أن هذه

---

[1] المرجع السابق، ص58.

[2] الدرس النحوي وأثره في فهم الفروع الفقهية، أحمد محمد الطريفي، حولية كلية الأدب واللغة العربية، دار الكتب المصرية، مصر، العدد19، 2015م، ج7، ص6154.

[3] ينظر، زينة العرائس، ابن المَبْرد، تح: رضوان بن مختار بن غربية، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2001م، ص50، 51.

المصادر وغيرها لا يمكن حصره في هذا المجال، فنتج عنه عدم قدرة وصعوبة عملية الربط بين الفروع الفقهية والأصول النحوية، فكان لزاما على جهابذة الفقه أن يعملوا على إعادة العلاقة بين الفقه والنحو، فظهر علم جديد مستقل يربط بين الأصول والفروع ويعكس استمداد الفقه لقدراته من النحو وأصول التراث اللغوي العربي.

فكان أول من ألف في هذا المجال وربط بين المسائل الفقهية والأصول النحوية، وذلك من خلال كتاب الأيمان من كتابه الجليل الجامع الكبير الإمام محمد بن الحسن الشيباني أحد أبرز تلاميذ حنيفة رحمهما الله تعالى، حيث أدار مباحث فقهية كثيرة ومتنوعة على أسس نحوية ولغوية أشاد بها الزمخشري في كتابه المفصل، قال رحمه الله ((هلا سهفوا)) رأي محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله فيما أودع كتاب الأيمان.

ولعلماء النحو فضل وتأثير في بيان عملية الترابط بين الفقه والنحو، حيث شد انتباههم هذا الأمر في غير ما موضع ذكرت لنا كتب التراجم طرفا منه .

فقد روى ياقوت قي معجم الأدباء أن الفراء عالم النحو كان يوما عند محمد بن الحسن، فقد تذاكروا في الفقه والنحو، ففضل الفراء النحو على الفقه، وفضل محمد بن الحسن الفقه على النحو، فقال الفراء: قلَّ رجل أنعم النظر في العربية وأراد علما آخر إلا سهل عليه"[1].

"قال محمد بن الحسن: يا أبا زكرياء، فقد أنعمت النظر في العربية، وأسألك من باب الفقه، فقال: هات على بركة الله تعالى، فقال له: ما نقول في رجل صلى فسها في صلاته، وسجد سجدتي السهو فسها فيهما؟

فتفكر الفراء ساعة، ثم قال: لا شيء عليه، فقال له محمد: لم؟ فقال: لأن التصغير عندنا ليس له تصغير، وإنما سجدة السهو تمام الصلاة، وليس للتمام تمام، فقال محمد بن الحسن: ما ظننت آدميا يلد مثلك فالاستدلال بالقياس هنا غير صحيح فقهيا، لكن غاية الأمر فيه دلالة على أن هناك تفاعلا وتمازجا لا يمكن إنكاره بين الفقه والنحو من حيث البناء والتخريج عموما.

---

[1] ينظر، زينة العرائس، ابن المَبْرد، تح: رضوان بن مختار بن غربية، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2001م، ص50، 51.

ويروي الزبيدي رحمه الله مناظرة تمت بين عالم النحو الكسائي وأبي يوسف الفقيه الحنفي، قال: دخل يوسف أبو يوسف على الرشيد . والكسائي يمازحه . فقال له أبو يوسف: هذا الكوفي قد استفرغك وغلب عليك، فقال: يا أبا يوسف إنه ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي، فأقبل الكسائي على أبي يوسف فقال: يا أبا يوسف، ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار؟ قال: إن دخلت الدار طلقت، قال: أخطأت يا أبا يوسف، فضحك الرشيد، ثم قال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال((أن)) فقد وجب الفعل، إن قال((إن)) فلم يجب ولم يقع الطلاق، قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي.

ففِعل الكسائي في تخريجه المسألة الفقهية على القاعدة النحوية، واستئناس أبي يوسف بما فعل، والتزام مجلسه إشارة إلى صحة التكامل الذي يجمع الفقه بالنحو"[1].

والمثلان السابقان ما هما إلا قطرة من بحر التفاعل بين النحو والفقه وهذا يبدو جليا من خلال حاجة الفقهاء للنحو وأصوله واستعانتهم به لتخريج حلول للمسائل الفقهية التي أشكلت عليهم.

"ويقول فخر الدين الرازي(ت606هـ) فيما نقله إلينا السيوطي: اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بد من معرفة أدلتها والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق، وهو مقدور للمكلف، فهو واجب، فإذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة"[2].

إن تعلم الأحكام الشرعية واجب في الدين الإسلامي والأدلة التي يستدل بها مأخوذة من نصوص الكتاب والسنة واللتان هما باللغة العربية وكما يقول الأصوليون مالا يتم الواجب بفعله ففعله واجب فيجب تعلم اللغة العربية وقواعدها من نحو وصرف وتصريف... لأنها

[1] زينة العرائس، ابن المَبْرد، ص 51، 52.

[2] أصول النحو دراسة في فكر الانباري، محمد السالم صالح، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006م، ص84.

الوسيط لفهم تلك الأدلة المستدل بها على الأحكام الشرعية فتعلمها واجب كواجب تعلم الدين وتشريعاته.

وبناء على ما سبق من مفاهيم يمكن الخروج بمفهوم يوضح المعنى الذي يقدمه تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية: هو ذلك العلم الذي يعنى باستنباط الأحكام والقواعد الشرعية من الأحكام والقواعد النحوية من أدلتها التفصيلية في الشريعة(القرآن والسنة النبوية) أي أنهم يخرّجون الفرع الفقهي من خلال البحث في القواعد النحوية، فبذلك تكون القواعد الفقهية مستندة إلى الأدلة النحوية التي أخذت من محكم التنزيل وحديثه صلى الله عليه وسلم.

الفصل الثاني:

مسائل تخريج

الفروع الفقهية على

القواعد النحوية

يعد كتاب زينة العرائس من الطرف والنفائس أحد الجهود التراثية التي جمعت بين العلوم الفقهية والعلوم العربية مظهرة مدى التفاعل والترابط بينهما، وذلك من خلال ذكر المصنِف للقواعد النحوية المختلفة وشرحها ثم ذكر ما تخرّج عليها من فروع فقهية، وفيما يلي بعض المسائل النحوية الموردة في الكتاب وما يتخرج عليها من الفروع الفقهية.

المبحث الأول: بنية الكلمة وأثرها في المعنى

أولا: تعريفها

يعرفها الزمخشري(ت538هـ)" بأنها اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[1]، أما ابن جني(ت646هـ) فيقول:"هي لفظ وضع لمعنى مفرد"[2]، ويوافقهما ابن عقيل(ت769هـ) بقوله:"اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"[3].

ومن التعريفات السابقة يظهر لنا أن جميعها تتفق في حد الكلمة الذي ينص على أنها لفظ يستخدم للدلالة على الإفراد.

وللكلمة شروط وضعها النحاة القدامى لكي يسن أن يطلق على الكلمة كلمة، ومن تلك الشروط:

"الوضع أو القصد: أي الدلالة على معنى بمقتضى تواضع متكلمي اللغة.

الإفراد، إفراد المعنى: وليس في ذات المعنى وإنما في طريقة التعبير عنه، وقد يبدو المعنى قابلا للتجزئة ومع ذلك يعتبر مفردا ويعتبر لفظ له كلمة واحدة"[4].

---

[1] المفصل في علم العربية ، الزمخشري، تح: فخر صالح عمارة، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004م،ص32.

[2] الكافية في علم النحو، ابن حاجب، تح: محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، د.ط، 2004م، ص57.

[3] ينظر، شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة،ط20، 1980م، ج1، ص16.

[4] ينظر، نظرات في اللغوي العربي، عبد القاهر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ص24،25.

ثانيا: أنواعها

"تنقسم الكلمة إلى :اسم وفعل وحرف

فالاسم: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، كخالد وفرس.

والفعل: ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان كجاء ويجيء وجيء، أقسامه ماض وأمر ومضارع.

والحرف: ما دل على معنى في غيره، مثل: هل وفي ولم"[1].

ثالثا: مسائل الكلمة

1. القاعدة الأولى: الكلمة لا تطلق على الكلام

يذكر ابن المَبرد في هذه القاعدة أن "الكلمة لا تطلق على الكلام، على الصحيح عند النحويين، وقال بعضهم: يقصد بها الكلام العام، استدلوا بقوله تعالى﴿**كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِنۡ وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَۖ**﴾ **[المؤمنون 101]** وبقوله صلى الله عليه وسلم: أفضل كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل... وغير ذلك"[2].

ويقصد بهذا الكلام أن النحاة يقرون بين الكلمة والكلام وهذا ما يقوله الزمخشري إذ يرى أن الكلمة جزء من الكلام لا مساوية له فيقول:"والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ويقصد به تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى، ومنه فالكلمة جزء من الكلام وبالتالي ليست مساوية له"[3].

---

[1] ينظر، جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، مر: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1994م، ج1، ص9. 11. 12.

[2] زينة العرائس من الطرف والنفائس، ابن المَبرد، ص80.

[3] ينظر، شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش الموصلي، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، ج1، ص72.

كما يقول ابن عقيل:"والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد... وقولنا مفرد أخرج الكلام؛ لأنه موضوع لمعنى غير مفرد"[1].

فيخرج الكلام من القول بأنه الكلمة وهذا في نظر النحاة.

وهناك من النحاة يرون أن الكلمة تطلق على الكلام وخصوا الجانب اللغوي كابن هشام وابن مالك.

يقول ابن هشام:"وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام، نحو﴿**كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِنْ وَّرَآئِهِم بَرْزَخٌ اِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَۖ﴾ [المؤمنون 101]** وذلك كثير لا قليل"[2]، فيضيف ابن مالك:"أن الكلمة يقصد بها الكلام، كقولهم في لا إله إلا الله كلمة الإخلاص"[3]، وهذا في نظر اللغويين.

ويقصد أن الكلمة في التعريف اللغوي يقصد بها الكلام، عكس معناها في الجانب النحوي.

ويتخرج عليها:

"إذا حلف لا يكلمه فوق كلمة، حنث بالكلمة التي هي واحدة الكلام . مع أني لم أجد في هذه المسألة: نقل، والذي ينبغي أن يقال: إن كان مراده بالكلمة واحدة الكلام حنث بما زاد عليها، وإن كان مراده بالكلمة واحدة الكلام حنث بما زاد عليها، وإن كانت نيته غير ذلك رجع إلى نيته، والله أعلم"[4].

---

[1] ينظر، شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ص16.

[2] أضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت، ج1، ص13.

[3] ينظر، شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ص16.

[4] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص80.

ويقصد بالحنث "نقض اليمين والنكث فيها، ومخافتها توجب كفارة بإطعام عشرة مساكين فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام"[1].

بما أن النحاة يذهبون إلى أن الكلمة المفردة ليست بالكلام أي أنه ما فوق المفرد كلام، والرجل إذا حلف أنه لا يكلم أخاه فوق كلمة أي لا يكلمه كلاما من لفظتين فأكثر فإن كلمه كلمة واحدة كقوله مرحبا لم يحنث في حلفه أما إذا زاد عليها فأصبح ذلك كلاما (حسب ما تقتضيه المسألة النحوية) فإنه حنث في يمينه، ووجب عليه الكفارة بإطعام عشرة مساكين فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام، وإن كانت نيته غير ما سبق رجع إلى نيته باعتبارها رأس الأمر وعموده.

القاعدة التاسعة: الضمير المرفوع للواحد المتكلم تاء مضمومة، وللمخاطب تاء مفتوحة.

جاء في شرح ابن عقيل: "الضمير ما دل على عينة كهو أو حضور وهو قسمان: أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت والثاني ضمير المتكلم نحو أنا"[2].

كما جاء في أوضح المسالك:"المضمر والضمير اسمان لما وضع لمتكلم كأنا ولمخاطب كأنتَ"[3].

ومنه فالضمير للواحد المتكلم تاء هو تاء المتكلم كـ كتبتُ، رسمتُ.

والضمير للمخاطب تاء مفتوحة هو تاء المخاطب نحو كتبتُ، رسمتُ.

فالإشارة على الواحد المتكلم استخدمت تاء مضمومة، وللمخاطب تاء مفتوحة.

---

[1] أسباب انحلال اليمين بالله، أحمد بن سليمان بن حمد العودة، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا، العدد37، ج1، 2022م، ص1452.

[2]شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج1، ص88.

[3]ينظر، أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص83.

ويتخرج عليها:

"إذا قال في البيع : بعتَك . بفتح التاء. فالذي يتوجه عدم الصحة"[1].

فيقول الأسنوي في عدم صحة البيع بهذه الصيغة:

"إذا قال البائع بعتَك، أو الولي للزوج زوجتَك، بفتح التاء ونحو ذلك، فالقياس أن العقد لا يصح؛ لأنه خطأ يدخل بالمعنى فإن مدلوله أن المخاطب قد باع نفسه، أو زوَجَها"[2].

إن المتمعن في قوليّ ابن المَبرد والأسنوي، وبالنظر للقاعدة النحوية يجد أنه:إذا قال بعتك أو زوجتك بفتح التاء يتغير المعنى إلى أن المخاطب (الطرف الثاني في العقد) هو الذي قام بفعل البيع أو التزويج أي أنه باع أو زوّج نفسه، وهذا يُحدث لبس وخلل في المعنى ومنه لا يصح قول بعتك بفتح التاء.

المبحث الثاني: أحكام التقديم والتأخير ودورهما في بناء المعنى

"من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخرّ، وتأخيره وهو في المعنى مقدّم، كقول ذي الرّمة:

ما بال عينيك منها الماء ينسكبُ

أراد بها ما بال عينيك ينسكب منها الماء"[3].

أولا: تعريف الرتبة

يعرّفها أحمد محمد قدور بأنها "وصف موقع الكلمة في التركيب"[4].

---

[1]ينظر، زينة العرائس، ابن المبرد، ص114.

[2]الكوكب الدري، الأسنوي، ص205،206.

[3] ينظر، الصحابي، ابن فارس، تح: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، 1977م، ص412.

[3]قرينة الرتبة عند النحاة والبلاغيين القدامى، محمد كركب، مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد، العدد02، المجلد05، 2021م، ص61.

كما يقول إيميل بديع يعقوب: "الرتبة هي الموقع الذّكري للكلمة في جملتها، فيقال مثلا: رتبة الفاعل التقدم على المفعول، ورتبة المبتدأ التقدم على الخبر"[1].

ومن خلال ما سبق فإن الرتبة هي ذلك الموقع الذي تحتله اللفظة في التركيب.

ثانيا: أنواعها

الرتبة المحفوظة:"وهي قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها، ومنها: أن يتقدم الموصول على الصلة"[2].

الرتبة غير المحفوظة:"يكون ذلك إذا عرض عارضٌ، كأن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، فيقدم المفعول على الفاعل"[3].

ثالثا: مسائل الرتبة

1. القاعدة السادسة: عود الضمير على المضاف والمضاف إليه

يذكر ابن المَبرد في هذه القاعدة أن"الضمير إذا سبقه المضاف والمضاف إليه، وأمكن معوده على كل منهما على انفراده كقوله: مررت بغلام زيد فأكرمته، فإنه يعود على المضاف دون المضاف إليه، لأن المضاف هو المحدث عنه، والمضاف إليه وقع ذكره بطريق التبع، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه"[4].

فإن ابن المَبرد يرى أن الضمير يعود على المضاف لأنه المحدث عنه وقد يعود على المضاف إليه في حالات نادرة.

---

[1] موسوعة النحو والصرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 2005م ص385

[2] ينظر، اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، د.ط، 1994م، ص207.

[3] مفهوم الرتبة النحوية، سامي عوض حسن حشود، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد17، المجلد24، 2002م، ص03.

[4] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص107.

قال الأمين الشنقيطي:"وربما رجع الضمير على المضاف إليه نادرا، وجاء في القرآن الكريم رجوع الضمير على المضاف إليه، لكن مع قرائن تدل على ذلك، كقوله تعالى

﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر37]أي موسى وهو مضاف إليه هنا، فهذا قد يقع، وجاء في القرآن قليلا إلا أن القرينة تعينه، لكن الأصل عوده على المضاف دون المضاف إليه"[1].

إذ يقول الزركشي:"الأصل في الضمير عوده إلى أقرب مذكور، ولنا أصل آخر، وهو إذا جاء مضاف ومضاف إليه، وذكر بعدها ضمير عاد إلى المضاف، لأنه المحدّث عنه

دون المضاف إليه، نحو لقيت غلام زيد فأكرمته؛ فالضمير للغلام، ومنه قوله تعالى ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌرَّحِيمٌ﴾[النحل/18]"[2].

ويرى الغلاييني أنه يمكن عود الضمير على كل من المضاف والمضاف إليه فيقول: "والضمير يعود إلى أقرب مذكور في الكلام، ما لم يكن الأقرب مضاف إليه، فيعود إلى المضاف، وقد يعود إلى المضاف إليه، إن كان هناك ما يعينه كقوله تعالى﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة/05]، وقد يعود على البعيد بقرينة دالة، كقوله سبحانه﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِۖ﴾[الحديد/07]، فالضمير المستتر في جعلكم عائد إلى الله لا إلى الرسول"[3].

والملاحظ للآراء السابقة أن لدى النحاة قاعدة ثابتة فهم لا يجيزون بعود الضمير إلى أقرب وهو المضاف بل يمكن عوده على المضاف إليه إذا لم يكن هناك ما يمنع عوده عليه.

---

[1] كتاب العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين الشنقيطي، تح: خالد بن عثمان السبت، دار ابن حزم، بيروت، ط5، ج2، ص366.

[2] البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، ج4، 1984م، ص39.

[3] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج1، ص125.

أما في قوله تعالى﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾[الأنعام/146]، فقد جاء في ارتشاف الضرب من لسان العرب:"فإذا تقدم اسمان مستويان في الإسناد كان الضمير عائدا على الأقرب إلا إن دل دليل على أنه لغير الأقرب، مثال جاءني زيد وعمرو فأكرمته، فالضمير لعمرو، فإن لم يستويا في الإسناد، وكان الثاني في ضمن الأول عاد على المتقدم خلافا لأبي محمد بن حزم في زعمه: أن الضمير في قوله تعالى﴿فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾عائد على الخنزير لا على اللحم، لكونه أقرب مذكور"[1].

فأبو حيان يرى أن ضمير الهاء في﴿فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾عائد على اللحم.

ويتخرج عليها:

يقول ابن المَبرد:"إذا قال له: علي ألفا درهم ونصفه، فالقياس يلزمه ألف وخمس مائة لا ألف ونصف درهم، هكذا القول في الوصايا، والبياعات والوكالات، والإجازات وغيرها"[2].

فهو يرى أنّ الضمير في نصفه يعود على أبعد مذكور الذي هو ألف، لذلك لزم عليه ألف وخمس مائة التي نصف الألف.

لكن بالنظر إلى أقوال النحاة فإنه ليس بالضرورة عوده هو ألف فقد يعود على درهم، وهذا ما يراه النحاة بأن الضمير لا يمكن عوده على المضاف فقط بل يمكن أن يعود على المضاف إليه، وهذا كما في قوله تعالى"﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر/37] فقد عاد الضمير في قول المحققين للمضاف إليه وهو موسى والظن بفرعون وكأنه لما رأى نفسه قد غلط في الإقرار الإلهية من قوله﴿إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾استدرك ذلك بقوله هذا"[3].

2. القاعدة العاشرة بعد المائة: لا يجوز تقدم المستثنى في أول الكلام

[1] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، ص941.

[2] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص423.

[3] البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج4، ص39،40.

يرى ابن المبرد أنه"لا يجوز تقدم المستثنى في أول الكلام، وقيل: يجوز، قاله الكسائي والزجاج، وهو ظاهر التوضيح.

وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا، كقول الشاعر:

ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مشعب الحق مشعب

وبعضهم يجوِز غسر النصب في المسبوق بالنفي، فتقول: ما قام إلا زيد أحمد"[1].

فقد جاء في التذييل والتكميل:"ووهم ابن هشام وابن عصفور في زعمها أن تقديم المستثنى وجعله أول الكلام لا يجوز باتفاق، لا يقال: إلا زيدا قام القوم، ويقول ابن عصفور: تقديمه أول الكلام لا يجوز عند أحد إلا الكسائي فإنه أجازه.

ويتفق البصريون على أن المستثنى لا يتقدم على المستثنى منه، لكن خافهم طائفة من الكوفيين فجوزا ذلك"[2].

ونفهم من هذا أن ابن هشام وابن عصفور والبصريون لا يجيزون تقديم المستثنى أول الكلام خلاف الكسائي وبعض الكوفيين.

كما يضيف صاحب ارتشاف الضرب من لسان العرب:"وتقديم المستثنى أول الكلام لا يجوز عند الجمهور أجازه الكسائي والزجاج والكوفيون نحو إلا زيدا قام القوم، وقال الأخفش: وتقول ليس إلا زيدا فيها أحد"[3].

ويوافقهم الأسنوي إذ يقول:"لا يجوز تقديم المستثنى في أول الكلام إلا زيدا قام القوم: لأن أداة الاستثناء في المعنى مثابة العطف بلا"[4].

---

[1] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص423.

[2] ينظر، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار كنوز اشبيليا، القاهرة، ط1، 2024م، ص243.

[3] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ص1518،1517.

[4] الكوكب الدري، الأسنوي، ص373.

ويقول ابن المَبرد:"إذا تقدم المستثنى على المستنى منه وجب نصبه مطلقا"[1].

وابن هشام:"إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا"[2].

يتخرج عليها:

"إذا قال: عليّ إلا عشرة ألف، أو إلا مائة ألف، وإلا عشرة مائة.

أو أنت طالق إلا واحدة ثلاثا"[3].

في هذه المسألة اختلف الفقهاء في جوازها، ففريق يرى جواز تقديم المستثنى أول الكلام، وفريق يرفض فكرة تقديمه.

أما الفريق الذي يرى جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه لكن إذا كان متصلا به، فيجوز أن تقول:"أما جاءني إلا أخاك من أحد وقام إلا زيدا القوم، وهو قول الجمهور.

والفريق الثاني فيرى عدم جواز التقديم، إذ يرون أن الأصل في المستثنى التأخير والأصل في المستثنى منه التقديم، وإذا جاء المستثنى متقدما فهو خلاف الأصل فلا يعتد به والرد عليهم أن تقديم المستثنى منه لا يخل بالفهم، ولذلك جاز.

ومنها أنه لو قال: له عليّ إلا عشرة مائة دينار، فإنه استثناء صحيح"[4].

ويقول الأسنوي:"لا يجوز تقديم المستثنى في أول الكلام، كقولك:إلا زيدا قام القوم كحرف العطف، إذ معنى إلا زيدا: لا زيد.

لكن أبا حيان يرى أنه إذا تقدم على المستثنى منه فيقول إن كان العامل متصرفا كقولك: القوم إلا زيدا جاؤوا، فيجوز، وغير متصرف: نحو الرجال إلا عمرا في الدار، فلا يجوز"[1].

---

[5] زينة العرائس ابن المبرد، ص423.

[6] أوضح المسالك، ابن هشام، ص 265.

[1]زينة العرائس، ابن المَبرد، ص424.

[2]ينظر، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم نملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م، المجلد1، ج4، 1675،1676

ومن كل آراء الفقهاء السابقة نصل أنه من قال عليّ إلا عشرة ألف أو مائة ألف...فإنه جائز تطبيقا لما قاله الفريق الأول. وكذلك بالنسبة لقول الرجل لزوجته أنت طالق إلا واحدة ثلاثا فإنه في الأصل يطلقها طلقتان وفيه اختلف علماء الفقه فمنهم يرى وقوعه وهم المقرون بجواز تقديم المستثنى على المستثنى منه، ومنهم الآخر لا يرون وقوعه لعدم جوازهم بالتقديم، وبما أنه لفظ بـ: أنت واحدة طالق إلا ثلاثا باستثناء واحدة أي يطلقها طلقتان.

المبحث الثالث: أسلوب الشرط

1. تعريفه:

يقول ابن فارس:"الشرط على ضربين: شرط واجب إعماله كقول القائل:إن خرج زيد خرجت، والشرط الآخر مذكور إلا أنه غير معزوم عليه ولا محتوم، نحو قوله تعالى﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾ [الأعلى/05] "[2].

ويجعل ابن فارس الشرط على ضربين، ضرب واجب إعماله وضرب غير لازم إعماله.

وجاء في التعريفات للشريف الجرجاني:

"الشرط: تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وقيل: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجا عن ماهيته. ولا يكون مؤثرا في وجوده"[3].

2. أدواته:

"ما يستخدم للشرط إحدى عشرة كلمة، تسمى أدوات الشرط الجازمة: وهي: إنْ، إذما، منْ، ما، مهما، أيّ، متى، أيّان، أين، أنى، حيثما، وكلها أسماء ما عدا إنْ، و إذما وجمعها لبن مالك في قوله:

---

[3] ينظر، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الأسنوي، تح: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1980م، ص390،391.

[1] الصحابي في فقه اللغة، ابن فارس، ص200.

[2] التعريفات، الشريف الجرجاني، ص166.

واجزم بإن، ومن، وما، ومهما أي، متى، أيان، أين، إذما

وحيثما، أنىّ وحرف إذما كإنْ وباقي الأدوات أسماء"[1]

يقول أبو حيان:"وأدوات الشرط وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سببا، والثانية متسببا، وهذه الكلم: إنْ، إذما، لو، منْ، ما، مهما"[2].

ومنه فأدوات الشرط منها الاسم: إنْ وإذما، والحرف وهي الباقية كـ من، ما، مهما.

ثالثا: مسائل الشرط

1. القاعدة السابعة والثلاثون: إن من أدوات الشرط

يقول ابن المَبرد في هذه القاعدة:"إنْ من أدوات الشرط، وليست للتكرار، وهي على التراخي، ما لم تقترن بها لم"[3].

فيرى ابن المَبرد أن إن من أدوات الشرط وهذا ما اتفق عليه النحاة وأنها ليست للتكرار وتأتي على التراخي ما لم تصل بها لم.

جاء في جامع الدروس العربية:"أدوات الشرط هما إن وإذما"[4].

وقال محمود ياقوت:"إن وهي حرف شرط، قال تعالى ﴿**وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓأَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُ**﴾ **[البقرة/283]**"[5].

---

[1]النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، مكتبة المزار الإسلامية، الكويت، د.ط، 1996م، ص521

[2]ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ص1893.

[3]زينة العرائس، ابن المَبرد، ص203.

[4]جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج2، ص203.

[5]ينظر، أسلوب الشرط معناه ودلالته بين النحويين والأصوليين، أحمد خضر حسين الحسن، الدار العالمية، مصر، ط1، 2016م، ص521.

"أكثر أدوات الشرط استخداما هي إن: تفيد معنى الشرط المحض أي أنه يجب أن يتحقق وجود تركيب الشرط، مثال إن تحافظ على سيارتك تجدها سليمة"[1].

وفي قوله:"ليست للتكرار وهي على التراخي، ما لم تقترن بها لم"[2].

"فجميع الأدوات أي أدوات الشرط لا تفيد التكرار إلاّ كلما وكل هذه الأدوات تفيد التراخي بلا لم، وكلها تفيد الفور إلاّ إنْ لأنّ إنْ لا تفيد الوقت أصلا، فلم وغير لم لا تؤثر عليها شيء"[3].

ومن هذا الكلام نفهم أن إنْ ليست للتكرار كبقية الحروف ما عدا كلما، ولا تقترق بها لم وهي للتراخي.

ويتخرج عليها:

"إذا قال: إذا أكلتِ رمانة، أو إن أكلتِ نصفها فأنت طالق، فأكلت رمانة فاثنتان، واختار الشيخ تقي الدين بن تيمية واحدة"[4].

جاء في كتاب البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني:"إن قال لإمرأته: إذا أكلتِ نصف رمانة فأنت طالق، وإذا أكلت رمانة فأنت طالق فأكلت رمانة... طلقت طلقتين،

لأنه وجدت الصفتان، فإنها أكلت نصفها وأكلت جميعها"[5].

ومنه إن أكلت رمانة ونصفها فإنها تطلق طلقتان لأن الشرط هنا واجب إعماله وليس فيه تكرار.

---

[6] أسلوب الشرط من الناحية التركيبية، حسن محمد حسن مفرق، مجلة كلية دار العلوم، العدد152، 2024م، ص1236.

[1] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص203.

[2] ينظر، زاد المستقنع في اختصار المقنع الحجاوي(ت962ه)، تح: محمد عبد الله بن صالح الهبران، دار الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1428ه، ص324.

[3] زينة العرائس، ابن المبرد، ص203.

[4] ينظر، البيان في مذهب الشافعي، أبو الحسين العمراني(ت558ه)، تح: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط1، 2000م، ج10، ص180.

وجاء في كتاب الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية لدى تلاميذه: إذ قال:"إن أكلت رمانة وإن أكلت نصفها فأنت طالق، وقال ابن مفلح: وإن قال: إن أكلت رمانة وإن أكلت نصفها فأنت طالق، فأكلت رمانة فاثنتان، واختار شيخنا واحدة، وإذ قال إن أكلت رمانة فأنت طالق، وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق، فأكلت رمانة طلقت طلقتين، إن قال: إن أكلت رمانة فأنت طالق، وكلما أكلتِ فأنت طالق، فأكلت رمانة طلقت ثلاثا"[1].

القاعدة الحادية والأربعون: كلما أيضا من أدوات الشرط وهي للتكرار، تكون على التراخي.

يرى ابن المَبرد في هذه القاعدة أن كلما من أدوات الشرط وكما أنها للتكرار وتجيء على التراخي.

يقول الزمخشري:"إنها مركبة من كل وما وفيها معنى الشرط واعتبر الجملة التي تدخل جملة شرطية"[2].

كما جاء في اللباب:"كلما حرف شرط يفيد التكرار لا يليها إلا الماضي نحو﴿**كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّآءُ ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقا**﴾ **[آل عمران/37]**"[3].

وفي كتاب النحو المصفى:"حرف يفيد الاستمرار، أداة شرط، ومعناه استمرار تكرار الجواب كلما تكرر الشرط، تقول كلما ارتفع قدر الكريم، ازداد تواضعا، وكلما ارتفع شأن اللئيم، ازداد جسّة"[4].

---

[1] كتاب الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية لدى تلاميذه، سامي بن جاد الله، راجعه: سليمان بن عبد الله العميد وجريع ابن أحمد الجريع، دار ابن حزم، بيروت، ط3، 2019م، مجاد1، ج2، ص791.

[2] تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري(ت538هـ)، تع: خليل مأمون شيما، دار المعرفة، بيروت،ط3، 2009م، ج1، ص633.

[2] اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، محمد علي السراج، تح: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983م، ص141.

[4] النحو المصفى، مجيد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1، د.ت، ج1، ص394.

ومنه فإن الأداة كلما أداة شرط تفيد التكرار والاستمرارية، وهي"مؤلفة من كل وما فكل ظرفية وما مصدرية ومثل لذلك بقولك كلما تأتيني آتيك، فالإتيان صلة لما كأنه قال كل إتيانك آتيك، وتشبه في هذا إذا ما"[1].

ويتخرج عليها:

"إذا قال:كلما قمتِ فأنت طالق، فمتى قامت طلقت، ويتكرر بتكرار القيام، جزم به في الفروع وغيره.

وكذا إذا قال: كلما صمتِ أو كلما قعدت، أو كلما رأيت فقيها أو كلما أكلت رمانة ونحوه"[2].

وجاء في كتاب المطلع على دقائق زاد المستقنع:"كلما للتكرار فكلما وجد الطلاق وقع الطلاق، فإذا قال: كلما وقع عليك طلاقي فأنت طالق، ثم قال: أنت طالق، وقع ثلاثا؛ لأنه لما قال: أنت طالق لأنه لما قال: أنت طالق وقع الطلاق، فوق الطلاق المعلق عليه، وبوقوع الطلاق المعلق وقع الثالث المعلق عليه بكلما، وتبين غير المدخول بها بالأولى فلا يلحقها ما بعدها"[3].

"وإذا قال:كلما قمت، فأنت طالق، طلقت كلما قامت وإن كانت نافية كقوله: إن لم أطلقك فأنت طالق، كانت على التراخي"[4].

ولو قال زوج لزوجته أو غيرها: كلما أكلت رمانة... فأنت طالق، فأكلت رمانة فإنه يقع الطلاق الثلاث؛ لوجود صفة النصف مرتين والجميع مرة فيطلق بالكامل طلقة"[5].

---

[5] التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تح: عوض بن حمد القوزي، دار الكتب، لبنان، ط1، 1990م، ج2، ص210

[1] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص213.

[2] المطلع على دقائق زاد المستقنع، عبد الكريم اللاحم، دار الكنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2008م، ج3، ص380

[3] وبل الغمامة في شرح عمدة الفقه لابن القدامة، عبد الله الطيار، دار الوطن، الرياض، ط1، 1436هـ ، ج6، ص379.

[4] معونة أولي النهى، الإمام حنبل ابن أحمد، تح: عبد المالك بن عبد الله دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط5، 2008م، ج9، ص431.

المبحث الرابع: أسلوب الاستثناء

أولا: تعريفه: يعرفه ابن مالك(ت 672هـ):"المخْرَج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بإلاّ أو ما بمعناها بشرط الفائدة"[1].

ويعرفه مصطفى الغلاييني:"إخراج ما بعد إلاّ أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء، من حكم مل قبله، نحو: جاء التلاميذ إلا عليا. والمُخْرَج يسمى المستثنى، والمخرج منه: مستثنى منه"[2].

ومن هذين التعريفين نصل إلى أن الاستثناء هو الإخراج أي إخراج أمر من مجموعة شملت عليه ويكون بأدوات منها إلاّ، سوى، غير.

ثانيا: أركانه

للاستثناء ثلاثة أركان، وهي:

"المستثنى منه: وهو الاسم الموجود في الجملة، والذي أسند إليه حكم الاستثناء.

المستثنى: هو الاسم الموجود في الجملة، والذي لم يدخل في حكم الاستثناء.

أداة الاستثناء: هي حرف أو اسم، أو فعل يفيد في تطبيق الاستثناء"[3].

ثالثا: أدواته:

"أدوات الاستثناء من الحروف الدالة على المفردات وأشهرها: إلا وغير وسوى، عدا، خلا"[4].

---

[1] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، د.ط، 1967م، ص101.

[2] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج3، ص127.

[3] القراءات الواردة على أسلوب الاستثناء، صفية بنت عبد الله القرني، مجلة الجامعة العراقية، العراق، العدد46، د.ت، ص71.

[4] ينظر، أثر قرينة الربط بأدوات الاستثناء في اتساق القصة القرآنية، عادل رماش، مجلة اللغة العربية، جامعة سطيف، العدد43، المجلد21، 2019م،ص14.

رابعا. أقسامه: ينقسم الاستثناء إلى ثلاثة أنواع، وهي:

"الاستثناء المتصل: وهو الاستثناء الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه.

الاستثناء المنقطع: وهو الاستثناء الذي لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.

الاستثناء المفرغ: وهو الاستثناء الذي يذكر المستثنى منه في جملة الاستثناء"[1].

خامسا: مسائل الاستثناء

1. القاعدة السابعة بعد المائة: الاستثناء المنقطع مجاز.

يذكر ابن المَبرد في هذه القاعدة أن"الاستثناء المنقطع مجاز، جزم به أبو حيان، وإذا تردد بين الاتصال والانفصال فالأصل الاتصال"[2].

ويقصد بالاستثناء المنقطع"ما ليس من جنس ما استثني منه، نحو: احترقت الدار إلا الكتب"[3]، فكتب ليست من جنس الدار.

وعلى قول ابن المَبرد أن الاستثناء المنقطع مجاز، فقد اختلف النحاة في ذلك، فمنهم من يرى أنه مجاز ومنه من يرى عكس ذلك.

فالذين يرون أنه مجاز يحتجون ب:"لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ف إلا بمعنى لكن وهو قول سيبويه، فقد قال: هذا باب مالا يكون إلا على معنى لكن فمن ذلك قوله:﴿**لَا عَٰصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ اَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۖ** ﴾ **[هود/43]** أي ولكن من رحم"[4].

---

[1]موقف الأصوليين من الاستثناء الوارد بعد الجمل المتعاطفة بالواو، سلام خليل علوان وعثمان فوزي علي، مجلة سرى، جامعة تكريت، العدد14، المجلد05، 2009م، ص48.

[2]زينة العرائس، ابن المبرد، ص415.

[3]جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج3،ص127.

[4]الاستثناء المنقطع بين النحاة والأصوليين دراسة تأصيلية تطبيقية، صلاح الدين بن عبد العزيز بوجابع، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، العدد8، المجلد2، 2023م، ص721.

ويضيف الجرجاني:"وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه، لأن استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول ولذلك كان تخصيصا... فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه.

إذ اللفظ إذا كان موضوعا بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه وإذا كان كذلك فإنما يصح بطريق المجاز"[1].

فبهذا يرى الجرجاني أن الاستثناء المنقطع لا يعد استثناء حقيقيا مثل المتصل لأن الاستثناء الحقيقي يكون بإخراج الجزء من الكل، ويفهم أن المستثنى داخل في المستثنى منه وهذا فهو تخصيص، أما الاستثناء المنقطع لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه لأنه خارج من الأول، لهذا لا يعتبر الجرجاني الاستثناء المنقطع حقيقي.

وكذلك الغلاييني يقول:"وأما الاستثناء من غير الجنس فهو استثناء لا معنى له إلا الاستدراك، فهو لا يفيد تخصيصا، لأن الشيء المسافرين لا يتناول الأمتعة، ولا يدل عليها، لكن إنما استثنت هنا استدراكا كيلا يتوهم أن أمتعتهم جاءت معهم أيضا، عادة المسافرين"[2].

ومن كلام الغلاييني فإن الاستثناء المنقطع مجاز وقد جُعل للاستدراك.

وأما المخالفون فيرون أنه حقيقة، حيث يقول ابن الخباز معلقا على ابن جني:"يوجب دخول الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع تحته، ويكون في كليهما حقيقة"[3].

وبهذا لا يكون الاستثناء المنقطع مجازا لأنه يدخل تحت المتصل الذي هو حقيقة.

---

[1] الاستثناء المنقطع بين النحاة والأصوليين دراسة تأصيلية تطبيقية، صلاح الدين بن عبد العزيز بوجابع ص722.

[2] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج3، ص128.

[3] الاستثناء المنقطع بين النحاة والأصوليين، صلاح بو جليع، ص723.

أما في قول ابن المَبرد:"إذا تردد بين الاتصال والانقطاع فالأصل الاتصال، إذ يرى أبو حيان أنه إذا الاستثناء منقطعا وصح إغناؤه عن المستثنى منه، وتأخر، ف(بنو تميم) يجيزون الإتباع فيه كالمتصل نحو: ما في الدار أحد إلا حمارا"[1].

وهذا يدل على إمكانية استغناء الاستثناء المنقطع عن المستثنى منه، وإن تأخر المستثنى كما لو كان متصلا، وفي المثال: الحمار مستثنى منقطع نصب على الإتباع، وهذا ما تراه قبيلة بني تميم.

ويضيف الأسنوي:"الاستثناء المنقطع مجاز، وحينئذ فإذا تردّد الاستثناء بين الاتصال والانقطاع فالأصل هو الاتصال، لأنه الحقيقة"[2].

ويتخرج عليها:

"الاستثناء في اليمين، هل يشترط فيها الاتصال أو يصح منفصلا؟ فيه روايتان عن أحمد:

إحداهما: وهي الصحيحة يشترط الاتصال.

والرواية الثانية: يصح منفصلا في زمن يسير"[3].

جاء في سنن النسائي:"ومن أدلة اشتراط اتصال الاستثناء بالكلام، قوله صلى الله عليه وسلم في حديث "الباب فليكفر عن يمينه" فإنه لو كان الاستثناء يفيد بعد قطع الكلام لقال فليستثن؛ لأنه أسهل من التكفير"[4].

ومنه لو كان الاستثناء المنقطع يصح لأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بالتفكير.

---

[1] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص415.

[2] ينظر، الكوكب الدري، الأسنوي، ص367.

[3] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص415.

[4] شرح سنن النسائي المسمى ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد بن موسى الإثيوبي الولّوي، دار آل بروم، مكة المكرمة، ط1، 2003م، ج30، ص358.

وقال ابن العربي:"قال بعض علمائنا: يشترط الاستثناء قبل تمام اليمين، قال: والذي أقول: إنه لو نوى الاستثناء مع اليمين لم يكن يمينا ولا استثناء، إنما حقيقة الاستثناء: أن يقع بعد عقد اليمين فيحلّها الاستثناء المتصل باليمين"[1].

لا يجيز ابن العربي ورود الاستثناء المنقطع في اليمين بل يرى أن حقيقة الاستثناء تقع بعد اتصاله باليمين.

"واختلف الفقهاء فيما إذا يقع الاستثناء منفصلا عن اليمين فالجمهور اتفقوا على أنه لا ينفع الاستثناء إلا إذا كان متصلا بها منوبا معها أو مع آخر حرف من حروفها"[2].

ومنه لقد اتفق جمهور الفقهاء على اشتراط الاتصال في الاستثناء في اليمين وهو القول الصحيح، وأيضا لو كان يجوز الاستثناء بعد انقطاع أو انفصال لكان النبي صلى الله عليه وسلم أرشد إلى الاستثناء لأنه أهون على المكلّف من التكفير مما يدل على أن الاستثناء لا يفيد إذا جاء بعد انقضاء الكلام ولابد أن يكون متصلا باليمين.

2. القاعدة الحادية العشر بعد المائة: الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي.

يذكر ابن المَبرد في هذه القاعدة:"الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي، وهذا الصحيح عند نحاة البصرة، فنحاة البصرة وعلى رأسهم سيبويه يجيزون أن الاستثناء من النفي إثبات وفي الإثبات نفي"[3].

[1] شرح سنن النسائي المسمى ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد بن موسى الإثيوبي الولّوي، ص61.

[2] ينظر، شرح صحيح المسلم الكوكب الوهاج والروض البهاج، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي والعلوي الهرري الشافعي،دار المنهاج، جدة، ودار طوق النجاة، بيروت، ط1، 2009م، ج18، ص233

[3] زينة العرائس، ابن المَبرد،ص426.

فقد جاء في كتاب العزيز شرح الوجيز:"ومذهب الجمهور أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي فنحو قام قوم إلاّ زيدا وما قام أحد إلا زيدا يدل الأول على نفي القيام عن زيد والثاني على ثبوته له وخالف في ذلك الكسائي"[1].

ومن هذا القول يظهر لنا أن أغلبية النحاة يتفقون على أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي.

ويتخرج عليها:

"إذا قال: له علي عشرة إلا خمسة، أو ماله عليّ إلا خمسة، فإنه يلزمه الخمسة في الصورتين بلا خلاف"[2].

اختلف علماء الفقه في أمر هذا الاستثناء فمنهم من يراه جائز فقد قال الآمدي:"مذهب أصحابنا أن الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات، خلافا لأبي حنيفة، ودليلنا في ذلك أن القائل إذا قال لا إله إلا الله، كان موحدا مثبتا للألوهية لله سبحانه وتعالى، ونافيا لها عما سواه، ولو كان نافيا للألوهية عما سوى الرب تعالى غير مثبت لها بالنسبة إلى الرب تعالى، لما كان ذلك توحيدا لله تعالى: لعدم إشعار لفظه بإثبات الألوهية لله تعالى"[3].

ومنهم من يرى أن الاستثناء ليس نافيا أمثال الرازي فيقول:"ملك إلا بالرجال ولا الرجال إلا بالمال، والاستثناء في جملة هذه الصور لا يفيد أن يكون الحكم المستثنى من النفي إثبات، ورد بأنه لو كان كذلك لبقي المستثنى دون حكم"[4].

---

[1] ينظر، العزيز في شرح الوجيز=الشرح الكبير، الرافعي(ت623هـ)، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1997م، ج5، ص336.

[2] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص627.

[3] ينظر، الإحكام في أصول الفقه، علي بن محمد الآمدي، تع: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، الرياض، ط1، 1387م، ج2، ص308.

[4] الإثبات بالنفي والاستثناء في القرآن الكريم، فاطمة ضياء الدين جبار، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد75، ج1، ص275.

الراجح من أقوال الفقهاء أن الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات، وهذا ما تثبته كلمة التوحيد لا إله إلا الله لأنه لو كانت نفي دون إثبات لما كانت كلمة التوحيد.

وجاء في الكوكب الدري:"إذا قال له عليّ عشرة إلا خمسة أو ماله علي شيء إلا خمسة فإنه يلزمه خمسة.

ومنها لو قال ماله عندي عشرة إلا خمسة فقيل يلزمه أيضا خمسة"[1].

فإنه بهذا ينفي أن يكون عليه عشرة ويثبت أن عليه خمسة.

ولو قال:"ليس له عليّ إلاّ خمسة لم يلزمه شيء عند الأكثرين لأن عشرة إلا خمسة خمسة كأنه قال: ليس عليّ خمسة"[2].

ومن الطرح السابق يتوضح لنا:

تعد قواعد النحو كالتقديم والتأخير والشرط أحد أهم إمكانات اللغة العربية التي تجعل من الكلام أكثر إفهاما ووضوحا، كما تسهم في توضيح أحكام الدين والفتاوى الإسلامية.

توضح مسائل التخريج المذكورة في الكتاب كيفية بناء القواعد الفقهية على القواعد النحوية كاستنباط أحكام اليمين من خلال قواعد الكلمة وأحكام الطلاق من خلال قواعد الاستثناء والشرط.

[1] ينظر، الكوكب الدري، الأسنوي، ص374.

[2] العزيز في شرح الوجيز، الرافعي، ج5، ص344.

الخاتمـــــــــــة

الخاتمة:

خرج البحث بنتائج نجمل أهمها في ما يأتي:

يعد علم التخريج أحد العلوم المكلفة باستنباط الأحكام الفقهية من القواعد النحوية.

للقواعد النحوية أثر بارز وبالغ في تخريج الفروع الفقهية واستنباط أحكامها.

تشكل علاقة علم النحو وعلم الفقه تمازجا وتكاملا يبين حاجة كل منهما إلى الآخر.

يعتمد فهم النصوص الشرعية على الإلمام بالقواعد والأصول النحوية.

استطاع ابن المَبرد من خلال كتابه زينة العرائس توضيح وتبيان العلاقة بين علوم اللغة العربية وعلوم الفقه.

التنوع في عرض قواعد النحو من أسماء وأفعال وحروف وتراكيب، مع شرح بعضها وترك بعضها الآخر.

محاولة ابن المَبرد الإلمام بكل الفروع الفقهية المخرَّجة كالطلاق والمعاملات والدين واليمين.

تمكن الفقهاء من الوقوف على القواعد النحوية واستنباط منها قواعد فقهية تنظم أحاكم الشرائع.

تتميز اللغة العربية بعدة آليات تسهم في استخراج الأحكام الشرعية واستقراءها، من بينها النحو الذي يمتلك قواعد كالتقديم والتأخير والاستثناء.

يمثل كتاب زينة العرائس من الطرف والنفائس واحدا من الأعمال التي تشرح وتبين كيفية استنباط واستخراج الأحكام والفتاوى الفقهية من خلال النظر والاعتماد على قواعد وأصول النحو، وتبيين تأثير وتفاعل اللغة العربية وعلومها مع الفقه وعلومه.

تجلي أثر القواعد النحوية في البناء الفقهي في كتاب زينة العرائس من الطرف والنفائس من خلال المسائل التي يتم تخريجها.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

الكتب:

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

2. الإحكام في أصول الفقه، علي بن محمد الآمدي، تح:عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، الرياض، ط1، ج2، 1387هـ،

3. الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيميه لدى تلاميذه، سامي بن جاد الله، راجعه: سليمان عبد الله العميد وجريع بن أحمد الجريع، دار ابن حزم، بيروت، ط3، مجلد1، ج2، 2019م.

4. أسلوب الشرط معناه ودلالته بين النحويين والأصوليين، أحمد حضر حسين الحسن، الدار العالمية، مصر، الطبعة1، 2016م.

5. أصول النحو دراسة في فكر الانباري، محمد السالم صالح، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006م.

6. أوضح المسالك، ابن هشام، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ج1، د.ت.

7. الإيضاح في علوم البلاغة ، القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.

8. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ط، ج7، 1984م.

9. البيان في مذهب الشافعي، أبو الحسين العمراني، تح: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط1، ج10، 2000م.

10. تخريج الفروع على الأصول، عثمان محمد الأخضر محمد شيشان، دار طيبة، الرياض، ط1، 1998م.

11. التخريج عند الفقهاء والأصوليين، يعقوب عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، د.ط، 1414هـ.

12. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار الكنوز إشبيليا، الرياض، د.ط، 2024م.
13. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الأدب العربي، مصر، د.ط، 1967م.
14. التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1985م.
15. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجود التأويل، الزمخشري، تح: خليل مأمون شيما، دار المعرفة، بيروت، ط3، ج1، 2009م.
16. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الأسنوي، تح: محمد حسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1980م.
17. تهذيب اللغة، الأزهري، تح: عبد السلام سرحان، راجعه: محمد علي النجار، الدار المصرية، القاهرة، د.ط، ج7، د.ت.
18. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، مراجعة: عبد المنعم خفاجة، المكتبة المصرية، بيروت، ط30، 1994م.
19. زاد المستقنع في اختصار المقنع الحجاوي، تح: محمد عبد الله الميران، دار الجوزي، الرياض، ط2، 1428هـ.
20. زينة العرائس من الطرف والنفائس، ابن المَبْرد، تح: رضوان بن مختار بن غريبة، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2001م.
21. شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
22. شرح سنن النسائي المسمى ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد بن موسى الإثيوبي الولّوي، دار آل بروم، مكة المكرمة، ط1، ج30، 2003م،
23. شرح صحيح المسلم الكوكب الوهاج والروض البهاج، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي والعلوي الهرري الشافعي، دار المنهاج، الرياض، ط1، 2009م.
24. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش الموصلي، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج1، 2001م.

25. الصاحبي، ابن فارس، تح: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، 1977م.
26. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، ج1، 1979م.
27. العزيز في شرح الوجيز الشرح الكبير، الرافعي، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، ج5، 1997م.
28. العين، الخليل ابن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج4، 2003م.
29. غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، ابن نجيم المصري الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م، المجلد 01، ص22.
30. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تح: أنس محمد الشامي، راجعه: زكرياء جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2008م.
31. الكافية في علم النحو، ابن حاجب، تح: محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، د.ط، 2000م.
32. الكوكب الدري، الأسنوي، تح: محمد حسن عواد، دار عمار، عمان، ط1 1980م.
33. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، محمد علي السراج، تح: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983م.
34. لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، ط1، د.ت.
35. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، د.ط، 1994م.
36. المطلع على دقائق زاد المستنقع، عبد الكريم اللاحم، دار الكنوز إشبيليا، الرياض، ط1، ج3، 2008م.
37. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، دار الفرقان، بيروت، ط1، 1985م.
38. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004م.
39. معونة أولي النهى، الإمام أحمد بن حنبل، تح: عبد المالك بن عبد الله دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط5، ج9، 2008م.

40. المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د.ط، ج1، د.ت.

41. المفصل في علم العربية، الزمخشري، تح: فخر صالح عمارة، دار عمار، الأردن، ط1، 2004م.

42. مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج2، 1991م.

43. المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، مجلد1، ج4، 1999م.

44. موسوعة النحو والصرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 2005م.

45. النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، مكتبة المزاد الإسلامية، الكويت، د.ط، 1998م.

46. النحو المصفى، مجيد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1، ج1، د.ت.

47. نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القاهر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.

48. وبل الغمامة في شرح عمدة الفقه لابن قدامة، عبد الله الطيار، دار الوطن، الرياض، ط1، ج6، 1436هـ.

الرسائل الجامعية:

1. منهاج الأصوليين في تخريج الفروع الفقهية على الأصول، جمال عبد الغني سحلو، أطروحة دكتوراه، إشراف حمدي صبح طه،قسم أصول الفقه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، مصر، د.ت.

المجلات:

1. الإثبات بالنفي و الاستثناء في القرآن الكريم، فاطمة ضياء الدين جبار، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 75، 2022م.

2. أثر قرينة الربط بأدوات الاستثناء في اتساق القصة القرآنية، عادل رماش، مجلة اللغة العربية، العدد43، 2019م.

3. أسباب انحلال اليمين بالله، أحمد بن سليمان بن حمد العودة، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد37، 2022م.

4. الاستثناء المتقطع بين النحو النحاة والأصوليين، دراسة تأصيلية تطبيقية، صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بو جليع، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، العدد8، 2023م.

5. أسلوب الشرط من الناحية التركيبية، حسن محمد حسن مفرق، مجلة كلية دار العلوم، العدد152، 2024م.

6. تخريج الفروع الفقهية على الأصول النحوية تعريف وتوصيف، خالد قادري، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، العدد43، 2018م.

7. الجهود اللغوية ليوسف ابن عبد الهادي الحنبلي، أحمد بن محمد عبد اله هزازي، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، السعودية، العدد37، 2022م.

8. الدرس النحوي وأثره في فهم الفروع الفقهية، أحمد محمد الطريفي، حولية كلية الأدب واللغة العربية، دار الكتب المصرية، مصر، العدد19، 2015م.

9. القراءات الواردة على أسلوب الاستثناء، صفية بنت عبد الله القرني، مجلة الجامعة العراقية، العدد46، د.ت.

10. قرينة الرتبة عند النحاة والبلاغيين القدامى، محمد كركب، مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد، العدد02،2021م.

11. مثارات الغلط في تخريج الفروع على الفروع للنوازل المالية المعاصرة، معيزية توفيق موسى إسماعيل، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، الجزائر، العدد03،15 /2023/12م.

12. مفهوم الرتبة عند النحويين، سامي عوض حسن حشود، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد17، 2002م.

13. موقف الأصوليين من الاستثناء الوارد بعد الجمل المتعاطفة بالواو، سلام خليل علوان، وعثمان فوزي علي، مجلة شركا، العدد14، 2009م

الفهرس

مقدمة: ..... ب

الفصل الأول: مفاهيم وأسس نظرية 5

المبحث الأول: مفهوم التخريج 6

1- لغة: 6

2- اصطلاحا: 7

3- أركان التخريج: 9

المبحث الثاني: مفهوم القواعد النحوية 10

1- معجما: 10

2- اصطلاحا: 11

المبحث الثالث: مفهوم الفروع الفقهية 11

1- لغة: 12

2- استعمالا: 13

3- التفاعل بين الفقه والنحو: 14

الفصل الثاني: مسائل تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية 18

المبحث الأول: بنية الكلمة وأثرها في المعنى 19

أولا: تعريفها 19

ثانيا: أنواعها 20

ثالثا: مسائل الكلمة 20

المبحث الثاني: أحكام التقديم والتأخير ودورهما في بناء المعنى 23

أولا: تعريف الرتبة 23

ثانيا: أنواعها 24
ثالثا: مسائل الرتبة 24
المبحث الثالث: أسلوب الشرط 29
1- تعريفه: 29
2- أدواته: 29
ثالثا: مسائل الشرط 30
المبحث الرابع: أسلوب الاستثناء 34
أولا: تعريفه: 34
ثانيا: أركانه 34
ثالثا: أدواته: 34
رابعا- أقسامه: 35
خامسا: مسائل الاستثناء 35
الخاتمة: 44
قائمة المصادر والمراجع 52-54
الملحـــــق .....
الملخـــــــص .....

الملحـــق

التعريف بالكاتب:

فعلى قلة المصادر التي اعتنت بترجمة يوسف بن عبد الهادي ، إلا أنها جمعت ما فيه الكفاية عن حياة هذا الفقيه ، مما يسعف الباحث تقديم دراسة علمية شاملة واعية عنه. وحق لنا الوقوف على أفكاره ونتاجه الذي حفظته لنا الأجيال عبر السنين ، وكذا حياته الخاصة المليئة والحافلة بالعلم والعمل والتصنيف، الذي سجل به بقاء وعمر من نبعه مكانا وزمانا، رحمه الله"[1].

أولا: اسم المصنف ولقبه ونسبه

"فهو العلامة يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة، وينتهي نسب ابن قدامة بن مقدام بن نصر بن فتح بن حذيفة بن محمد بن يعقوب بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن محمد سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القريشي فالمؤلف من ذرية عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ولا بد من الإشارة في هذا المقام إلى أن هذا العالم يشاركه غيره في اسمه هذا، لأن أسرة ابن عبد الهادي أسرة علم، وخرج منها عدة علماء، منهم هذا العالم، ومنهم عبد ابن عبد الهادي صاحب المحرر في الحديث، وغيرهما، ويشاركه في (ابن المبرد) عالم آخر من أسرته أيضا، ولهذا السبب ينبغي لمن أراد أن يبحث عن مؤلفاته أن يدقق في اسمه جيدا، ويدقق في تاريخ الوفاة فقد توفي عام (909هـ) بلا خلاف فيه، وتاريخ وفاته لا يشاركه فيه أحد من العلماء المشهورين من أسرته"[2].

---

[1] زينة العرائس من الطرف والنفائس، ابن المَبرد، ص15

[2] الجهود اللغوية ليوسف ابن عبد الهادي الحنبلي، أحمد بن محمد عبد اله ادي هزازي، السعودية: مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد37، ديسمبر2022م، ص1655، 1656.

كنيته ولقبه :

"كنيته أبو المحاسن و لقبه جمال الدين ، يعرف بـ "ابن المبرد "بفتح الميم وسكون الباء الموحدة، وضبط بكسر الميم وسكون الباء و"المبرد" لقب عرف به جده "أحمد"، قيل: لقوته وقيل لخشونة يده.

مولده ووفاته:

اختلف في مولده، فقيل: ولد سنة 840هـ ، وقيل: 841هـ ، و قد كان من أثر هذا الاختلاف ما أثبته محققو كتب ابن المبرد في عنوانات تلك الكتب المحققة، فمنهم من كتب أنه ولد عام (840هـ)، ومنهم من كتب (841هـ)، ومنهم من لم يكتب تاريخ ولادته. واقتصر على تاريخ وفاته.

وتوفي يوم الاثنين السادس عشر من شهر محرم من عام 909هـ بلا خلاف في سنة وفاته.

وكانت ولاته وحياته ووفاته في دمشق، رحمه الله تعالى"[1].

حياته

"لا غرو أن ينال يوسف بن عبد الهادي المكانة المرموقة في العلم والتحقيق، حيث ترعرع في بيت عريق في الفضل والعلم الشرعي والتدين، فتخرج من مدرسة "آل عبد الهادي" رجال أفذاذ أسهموا في نشر العلم وتبليغه، وكان من أبرز هؤلاء رجال ونساء منهم: المحدث شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المتوفي سنة 1087هـ.

والشيخ الجليل عبد الجليل بن محمد بن عبد الهادي الفلكي المتوفى سنة1087هـ.

والعلامة محدث الشام أحمد بن عبد الهادي.

---

[1]: الجهود اللغوية ليوسف ابن عبد الهادي الحنبلي، أحمد بن محمد عبد اله ادي هزازي، ص 1656، 1657.

ومن النساء السيدة الفاضلة عائشة بنت أحمد بن عبد الهادي المتوفاة(816) هـ ، أخذ عنها الأئمة بالإجازة والسماع.

وهناك الكثير من آل عبد الهادي ممن لا يتسع المقام لذكرهم، والشيخ يوسف واحد من هؤلاء، بل من أبرزهم وأشهرهم على الإطلاق.

فطلب العلم للشيخ العلامة، كان محليا لا غير بين ذويه من أهل العلم، إضافة إلى الإجازات التي منح إياها، والرحلات التي قام بها في سبيل التحصيل والاستفادة.

ولقد تبوأ الجمال بن عبد الهادي مكانه العلمي بين من سجل التاريخ ذكراهم ونوه بمستواهم، ولا عجب في ذلك، فإن منشأه في الوسط العلمي الذي تحدثنا عنه آنفا من شأنه أن يبلغ بصاحبه هذه المكانة، ضف إلى ذلك الثروة العظيمة التي خطتها أنامله ورددها لسانه دروسا ألقاها على طلابه في المساجد، ووقفها بعد ذلك على المدرسة العمرية .

فكان من جراء هذا أن نال ابن عبد الهادي حظا وافرا من ثناء الناس عليه وشهادات العلماء فيه، بقيت كوثيقة حافظة لذلك، فمن صاحب "مختصر طبقات الحنابلة" إلى

ما كتبه صاحب "شذرات الذهب"، ومؤلف "النعت الأكمل"، وكذا "فهرس الفهارس"، وغير هذا كثير مبثوث مصادر ترجمته دل على فضله وعلمه وتقدمه الذي اكتسبه من احتكاكه ومجالسته لنخبة من العلماء والشيوخ أجازوه . بالرواية عنهم علوما متعددة فأفاد بها وفاد رحمه الله"[1].

[1] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص16،17.

ثانيا: في شيوخه وتلاميذه ومصنفاته :

1. شيوخه:

" وهذه ترجمة مختصرة لنخبة من شيوخه الذين كان لهم الأثر البالغ في تكوين شخصيته المتميزة، منهم:

1. تقي الدين بن قندس ، أبو بكر إبراهيم البعلي الصالحي، أحد أعيان المذهب الحنبلي المتأخرين، له " حاشية على المحرر" ، وأخرى على الفروع توفي 861هـ.

2. "وتقي الدين الجراعي، أبو بكر زيد بن أبي بكر بن زيد بن عمرو بن محمود الحسيني الدمشقي الصالحي، فقيه بارز، كمل العلم على جماعة منهم التقي بن قندس ، له " غاية المطلب في معرفة المذهب"، توفي رحمه الله 883 هـ،

3. علاء الدين المرداوي، علي بن سليمان بن أحمد، أبو الحسن السعدي الصالحي، انتهت إليه رئاسة مذهب أحمد رحمه الله، اشتغل بالعلم وبرز فيه صنف "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف" و "التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع"، توفي885هـ.

وقد قرأ الشيخ يوسف بن عبد الهادي على هؤلاء الثلاثة "المقنع" للموفق ابن قدامة كما تعلم القرآن وحفظه على نخبة من العلماء منهم:شهاب الدين أحمد بن عبد الله العسكري،أحد الزهاد الذين جمعوا بين العلم و التواضع .

وكذا عمرو العسكري ، الشيخ زين الدين الفقيه الورع، مدحه الشيخ الجمال في " الجوهر المنضد"، ومنهم أيضا زين الدين بن الحبال ، عبد الرحمن بن إبراهيم، العلامة أبو الفرج"[1].

[1] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص16. 19.

"قال المصنف في الجوهر المنضد": قرأت عليه في القرآن، وجميع "المقنع" ، و" البخاري"، و " مسلم" و"أربعين ابن الجزري "، توفي رحمه الله سنة 866هـ بالإضافة إلى من ذكر فإن هناك جماعة من الشيوخ أشار إليهم بالإفادة في كتابه النفيس " الجوهر المنضد".

ولا يخلو الأمر من شيخات فاضلات أخذ عنهن بعض علمه وفقهه، وقد أفاد صاحب مقدمة "ثمار المقاصد" بأسماء بعضهن.

ثانيا : تلاميذه

"أما تلامذة الشيخ، فهم كوكبة من النجباء وردت أسماؤهم مسطرة على مؤلفاته، حيث أجازهم بالرواية، من أبرزهم:

1. الشمس بن طولون، محمد بن علي الصالحي الحنفي، المؤرخ، له ضمن تأليفه كتاب

في ترجمة شيخه يوسف بن عبد الهادي، "سماه الهادي إلى ترجمة يوسف بن عبد الهادي"، والظاهر أنه مفقود".

2. أحمد بن عثمان الحوراني القنواتي.

3. مفلح بن مفلح المرداوي .

4. موسى بن عمران الجماعيلي.

5. شهاب الدين السهروردي.

أجاز لهؤلاء أبو المحاسن رحمه الله بعض مصنفاته .

هؤلاء بعض تلاميذ الشيخ رحمه الله ، و المتتبع لآثاره الكثيرة يجد غير هذا ،أجازهم ابن المبرد قراءة عليه بالفم بإجازة عامة أو خاصة أو غير ذلك"[1].

[1] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص20.19.

"هؤلاء بعض تلاميذ الشيخ رحمه الله ، و المتتبع لآثاره الكثيرة يجد غير هذا، أجازهم ابن المبرد قراءة عليه بالفم بإجازة عامة أو خاصة أو غير ذلك.

ثالثا : مصنفاته

"أما مصنفات العلامة ابن عبد الهادي فكثيرة ومتنوعة، وليس هناك فن إلا وطرقه بروح العالم المدقق، والباحث الفاحص، شأنه في ذلك شأن المتأخرين الذين ملكوا زمام العلوم وسائلها، أعانه على ذلك ذكاؤه وقريحته الجيدة وسرعة حفظه، فكان في سباق مع الزمن، همه أن يحرر أكبر قدر ممكن من المؤلفات، فجاءت معظمها عبارة عن تخريجات، وردود، وتحرير إشكالات، ورسائل صغيرة، يغلب عليها الطابع النقلي، فهو في ذلك جزء من سلسلة السيوطي (ت911هـ)، والشيخ زكرياء الأنصاري (ت926هـ) وابن كمال باشا (ت1094هـ)، وغيرهم ممن زخرت المكتبة الإسلامية بمؤلفاتهم القيمة.

قال ابن طولون: "وأقبل على التصنيف في عدة فنون، حتى بلغت أسماؤها مجلدا رتبها على حروف المعجم، وكان غالب عليه فن الحديث ".

"وفي "النعت الأكمل": "وله من التصانيف ما يزيد على أربعمائة مصنف، وغالبها في علم الحديث والسنن"

ومع كثرة مؤلفات ابن عبد الهادي، إلا أنها جاءت غير محررة، قاله النعيمي في كتابه "عنوان الزمان"، حكاه عنه جار الله ابن فهد .

إلا أن صاحب " السحب الوابلة" رد على هذا الزعم وقال: "قلت: بل تصانيفه في غاية التحرير..."[1].

[1] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص20،21.

"والذي أراه والله أعلم أن النعيمي كان محقا في بعضها، وهو الصنف الذي بقي على أصوله "مسودات" لم يبيض، لكن في المقابل هناك المحرر الذي بقي شاهدا على دقته واستيفائه وعلو شأنه في مجال التأليف، فابن حميد وقف على المحرر منها فظنها جميعا كذلك، والنعيمي يقصد الأصول التي اطلع عليها، فينفك بهذا الخلاف ويبقى كلا الرأيين على صواب. وإذا كان الأستاذ الفاضل محمد أسعد طلس في مقدمة كتاب" ثمار المقاصد"، والأستاذ صلاح محمد الخيمي في " مجلة معهد المخطوطات العربية" قد عرجا على معظم مصنفات ابن عبد الهادي بالعد والعرض، فإني قد جمعت منها ما ذكر وما لم يذكر عندهما، مع تزويد الباحث بأهم ما يحتاج إليه. زفي صورة موجزة، مع بيان المطبوع منها والمخطوط، وذلك في مقدمة كتاب "الدر النقي".

ومن أبرز هذه المؤلفات :

1. ثمار المقاصد في ذكر المساجد، حققه وقدمه له د.محمد أسعد طلس، وهو من منشورات المعهد الفرنسي بدمشق سنة1941م وأعيد نشره في مكتبة لبنان سنة 1975م.

2. الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة".

3."الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، وهو سفر مهم في الغريب الفقهي، اعتنى فيه ابن عبد الهادي بجمع الغريب الوارد في مختصر الخرقي.

4. مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام، وهو مختصر في الفقه على مذهب الإمام أحمد، اكتفى فيه بالقول المختار، نشر في مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة 1391هـ /1971هـ ،بتحقيق الشيخ عبد العزيز آل محمد الشيخ"[1].

[1]زبنة العرائس، ابن المَبرد، ص21،22.

5. "رسالة في التوحيد، وفضل"لا اله إلا الله "، و الكتاب مطبوع في دار البشائر الإسلامية ببيروت، بتحقيق عبد الهادي محمد منصور.

الثمرة الرائقة في علم العربية: متن نحوي صغير، وله نشرتان، إحداهما في المجلة العلمية: الجامعة الإسلامية العدد183، ج14، إعداد: عبد الواحد بن محمد العربي، والأخرى في كتاب مطبوع : مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء، ط1، 1443هـ".

غاية السول إلى علم الأصول، تح: بدر بن ناصر السبيعي، ط1، الكويت: دار لطائف، 2012م.

إيضاح المقالة فيما ورد بالإمالة، تح: سعاد صبيح براك الصبيح، ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2009م.

إتحاف النبلاء في أخبار وأشعار الكرماء والبخلاء، تح: يسري عبد الغني البشري، القاهرة: مصر، 1989م"[1].

هذا من أهم ما طبع من مصنفات ابن عبد الهادي، أما المخطوط منها فكثير ومتنوع، منها ماهو في الحديث وعلومه، وفي الفقه والفتاوى، والتوحيد والجدل، والتاريخ والسير والتراجم، والطب، وغير ذلك.

التعريف بالكتاب:

في التحقق من صحة اسم الكتاب ونسبته للمؤلف

"لم يعرّج العلامة ابن عبد الهادي على ذكر تسمية الكتاب في مقدمته، وهو ما درج عليه في غالب مصنفاته، وذلك أمر اعتاده كثير من العلماء في مصنفاتهم، لعل المسألة لا تعدو عندهم مجرد اهتمام شكلي لا يرتقي في جوهره إلى أهمية الموضوع الرئيس الذي قد يأخذ حيزا كبيرا في فكر المصنف وتوجهه.

لكن لا يمنع ذلك تصور عنوان معين يضعه في النهاية على رأس كتابه، نظرا لأهمية المطلع والمقطع في التصنيف.

---

[1] الجهود اللغوية ليوسف عبد الهادي الحنبلي، أحمد بن محمد عبد اله هزازي، ص1677،1676.

وهذا دأب كثير من المصنفات التي قد لا تعبر عن مضمون الكتاب، إلا أن المصنَّف زينة في فن التخريج الفقهي، اشتمل على طرف ونفائس وفوائد فقهية ولغوية مختلفة. أما نسبة الكتاب للمؤلف رحمه الله فقد ورد ضمن قائمة مؤلفات ابن عبد الهادي رحمه الله دون نكير وذلك عند المهتمين بفهرسة مصنفاته، ومما يؤكد ذلك ويوثقه أبا المحاسن رحمه الله نقل من عدة مواضع عن أبرز شيوخه وهو الفقيه الشيخ تقي الدين بن قندس رحمه الله تعالى قال رحمه الله في الصفحة 159، وقد أجاب شيخنا الشيخ تقي الدين بن قندس وقد ثبت أنه من أبرز شيوخه كما ذكر ذلك بنفسه أما تاريخ تأليف الكتاب فقد ذكر مصنف رحمه الله تعالى في آخره أنه انتهى من تأليفه يوم الخميس من آخر ليلة الجمعة من أول شهر ذي القعدة المحرم، سنة ستين وثمان ومائة.

وبهذا التاريخ يمكن القول بأن كتاب زينة العرائس من أوائل ما صنف ابن عبد الهادي يوم أن كان سنه عشرين سنة وهذا يكفي لدلالة على بكوره في العلم والنبوغ له رحمه الله تعالى"[1].

خصائص الكتاب ومزاياه

"من أبرز هذه الخصائص:

اهتمام المؤلف رحمه الله بالناحية اللغوية والنحوية ويتمثل ذلك بعرض الأصل اللغوي والقاعدة النحوية وتفصيلها مع ذكر الخلاف فيها وذلك باستعراض آراء كبار النحاة حولها، أمثال سيبويه وابن جني، والأخفش، وابن مالك، وأبي حيان الأندلسي وغيرهم.

تنوع الكتاب في مادته العلمية بين لغوية وفقهية من جهة، وأصلية وفرعية من جهة ثانية بالإضافة إلى تنوع مسائله وفوائده التي زيّن بها ابن عبد الهادي كتابه هذا، حيث أضاف من خلالها فقها جديدا واجتهادا عمليا لا يزال بكرا بحاجة إلى من يقتحم أبوابه ويعالج قضاياه الحساسة، أمثال موضوعات أحكام تأويل الألفاظ في الفقه الإسلامي،أحكام الألسنة في الفقه

[1]: زينة العرائس، ابن المبرد، ص 58، 59.

الإسلامي،أحكام المنع والرفع عند الفقهاء،أحكام القرعة بالأموال والأبدان، تخصيص العام بالشرع، حكم المذكر والمؤنث في الفقه الإسلامي، وغيرها كثير مما أشار إليه ابن عبد الهادي في ثنايا كتابه.

استطاع المؤلف رحمه الله أن يعرج على الموضوع من كافة أطرافه، ويجمع سداد جزئياته، وذلك بفضل منهج الاستيعاب لموضوعه،في اللغة مثلا تعرض لمختلف القواعد ذات الآثار الفقهية كالكلمة والفعل والجملة الاسمية والفعلية وكذا الحروف بمختلف أشكالها وأنواعها والحال والتمييز، وأفعل التفضيل وغيرها مما استعرضه أهل اللغة.

أما الجانب الفقهي وهو الثمرة، ففيه وظف ابن عبد الهادي كل الأبواب الفقهية واستعملها لمسرح العملية التمثيلية والتطبيقية خاصة المتعلقة منها بكتاب الطلاق والعتق والأيمان وغيرها"[1].

"وفي هذا دلالة واضحة على التمكن الذي كان يتمتع به العالم ابن عبد الهادي في مجال اللغة والفقه.

اعتماد ابن المبرد على مجموعة من المصادر المنتقاة في الجانب اللغوي والنحوي، وكذا الفقهي، زين بها كتابه، وأفضى عليه بهذه المصادر الجدة والأصالة المطلوبة للبحث والتأليف،الأمر الذي يجعل القارئ يطمئن لجهده وعمله ومن ثم يقبل عليه وينهل من مادته وموضعه.

كما أن المصنف لم يكتفي أثناء العرض بالنقل المباشر دون تحرير وتوثيق، بل عكف في كثير من المواقع على التعقيب بالتحليل والنقد، فيدلي دلوه مغترفا من معين معرفته

الأصلية وحنكته الموثوقة في مختلف الفنون والعلوم، فشخصيته واضحة زادت الكتاب قوة وصلابة، قل ما نجدها في مثل هذا النوع من التأليف.

---

[1]: زينة العرائس، ابن المبرد، ص 59، 60، 61.

لقد طاف ابن عبد الهادي في كتابه بشكل كبير في ثنايا مصادر المذهب الحنبلي الأصولية منها والفقهية، فأكب على دراستها واستيعابها ثم الاستفادة منها في توظيف معطياته العلمية فكان ناجحا، حيث يعسر الأمر في هذه الموضوعات الصعبة والمتداخلة التوفيق بين القاعدة النحوية من جهة ويتفرع عليها من مسائل فقهية تنضوي تحتها من جهة ثانية في أبواب الفقه ومباحثه، خاصة وأن المصادر الفقهية تتسم بالموسوعية مع فقدان الوسائل المنهجية التي تسهل عملية البحث والجمع للمادة المطلوبة لإنجاز الموضوع، لكن المصنف تجاوز بخبرته وتجربته هذه العوائق وأفادنا بموضوع جديد يضاف إلى الرصيد العلمي والثقافي لتراثنا الفقهي الزاخر"[1].

منهج ابن عبد الهادي في كتابه:

"كتاب زينة العرائس للإمام البارع يوسف ابن عبد الله يمثل عملا جادا، وتطبيقا عمليا للتفاعل الحار والمثمر بين علم العربية ممثلا في نحوه، وبين علوم الشريعة ممثلة في فقهها، ولقد تكلمنا سابقا عن الصلة الوثيقة التي تربط الفقه باللغة، وذلك من خلال استعراض مقولات النحاة والفقهاء، والتي دلت بوضوح على التمازج والتكامل بين العلوم والفنون، والذي تجسد بشكل بارز في كتابات النحاة والفقهاء، وفي ثنايا رسائلهم العلمية ومجالسهم الأدبية، حيث تدار مسائل العلم وتحاور قضايا المجتمع المختلفة.

يشتمل كتاب ابن عبد الهادي على مقدمة صدّر بها المؤلف كتابه، وقواعد نحوية وفوائد فقهية وأصول لغوية، بالإضافة إلى المسائل الفرعية المنبثقة عنها.

أما المقدمة فقد جاءت مختصرة على طريقة كثير من العلماء الذين عُرفوا بدقة الإيجاز وسرعة الإفادة، حيث أشار رحمه الله في بضع أسطر إلى المبنى والمعنى الذي يبنى عليه الكتاب مع بيان المذهب المنتسب إليه.

---

[1]: زينة العرائس، ابن المبرد، ص 61، 62.

أما القواعد النحوية فعددها مائة وعشر قواعد مختلفة موزعة على أبواب النحو وفصوله من أسماء وأفعال وحروف وتراكيب ومعان متعلقة بها.

كما اشتمل الكتاب على فوائد فقهية وملح علمية تثير الانتباه وتشد القارئ لجدتها وهدفها. وصلت إلى عشرة فوائد في آخر الكتاب،وهو عمل لم يسبق إليه فيما نعلم عند من ألف في التخريج الفقهي عامة أما الأصول النحوية واللغوية التي تنافرت في الكتاب

فقط تضمنت القاعدة الثالثة بعد المائة، حيث خصص ابن عبد الهادي الحديث فيها عن المجاز وأنواعه والاستثناء وأشكاله"[1].

"أما القاعدة الثانية بعد المائة فاحتوت هي بدورها تسعة أصول تكلم المصنف فيها عن الترخيم وأنواعه والتقديم والتأخير والمحذوف والمذكور والمقدر مع العطف بالواو وتقديم المعمول به وما يترتب عليه من أحكام ومسألة إذا علق فعل شيء على حال شيء فزال، ولغة إبدال الهاء من الحاء وكذا إبدال الكاف من القاف، وكذا التعليل بالمظنة. وتحت كل هذه الأصول التي ذكرناها والتي لم نذكر من الفروع الفقهية ما لا يحصى، ذكر ابن عبد الهادي من بعضا منها على سبيل التمثيل والإيضاح فقط.

أما المسائل الفقهية والفرعية والجزئية التي تشكل مساحة كبيرة من الكتاب فقد جاءت متنوعة بحيث استوعبت أبواب الفقه دون استثناء إلا أن هناك تغليبا لبعضها على بعض من حيث التمثيل المستمر عند المصنف رحمه الله والمتصفح للكتاب يلاحظ هيمنة التخريج بمسائل الطلاق والعتق والوقف والوصايا والأنكحة وبالإضافة إلى غيرها لكنه بشكل أقل.

"**أما منهج المؤلف في عرض المادة العلمية وترتيب كتابه واستيعاب موضوعاته** فيمكن حصره في النقاط التالية:

لقد سار الإمام في كتابه وفق خطة لم يعلن عنها في مقدمته المختصرة لكنه اتبعها بدقة متناهية من بداية الكتاب إلى نهايته.

---

[1] زينة العرائس، ابن المبرد، ص62،63.

يجد المتتبع لكتاب زينة العرائس أن هناك اهتماما بالغا للمصنف بالجانب باللغوي والنحوي، فهو كثيرا ما يطنب في بيان المسألة النحوية، بتفاصيلها مع ذكر الخلاف فيها وبيان الراجح عند النحاة.

بعد فراغه رحمه الله من ذكر المسألة النحوية بتفاصيلها يشرع في بيان ما يتخرج عنها من فروع فقهية معتمدا في ذلك على مصادر فقه الحنابلة وذلك بحكم انتسابه لهم مذهبا"[1].

"دأب أبو المحاسن أثناء عرضه القاعدة النحوية على تعضيدها بالشواهد القرآنية والنبوية وكذا العربية الشيء الذي يضفي على الكتاب الجدة والأصالة ومن ثم الثقة بالعمل المنجز.

لقد اعتمد المصنف في غالب كتابه على النقل المستمر الذي طبع مسائله وهيمن على موضوعاته وهذا ليس بدعا فيه شأنه في ذلك شأن عامة الأئمة المتأخرين.

لقد امتزج النقل عند ابن عبد الهادي من بين الدقة والتثبت حينا والتساهل حينا آخر والأمثلة على ذلك كثيرة تأمل ذلك في الكتاب.

لقد عرض المصنف في كتابه إلى كثير من موضوعات الأصول، حيث أسهب في بعضها حينا، وحاول الاقتصار على المهم حينا الآخر بالإضافة إلى كثير من التعاليق اللغوية والنحوية التي أضفت وجودها طابع الموسوعية على الكتاب حيث أخرجته من ضيق التمذهب إلى سعة التنوع العلمي المحمود.

موارد يوسف بن عبد الهادي في كتابه زينه العرائس

أولا الموارد اللغوية والنحوية:

ارتشاف الضرب من اللسان العرب للإمام العلامة أبي الحيان الأندلسي المتوفي (745هـ).

شرح التسهيل وهو في النحو كذلك، للإمام أبي حيان الأندلسي شرح به تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.

---

[1] زينة العرائس، ابن المبرد، 63، 64.

المغني اللبيب لإمام النحو ابن هشام الأنصاري المتوفي (761)هـ.

شرح ألفية ابن مالك لإمام هشام الأنصاري الجمل للزجاج المتوفي (340هـ)"[1].

"**ثانيا الموارد الفقهية والأصولية ومن أبرزها:**

المقنع.

المغني شرح مختصر الخرقي.

الكافي، وكلها لأبي محمد بن قدامى المقدس الحنبلي المتوفي (620هـ).

الفروع لابن مفلح شمس الدين الحنبلي توفي (762هـ).

الهداية لأبي الخطاب توفي (510هـ).

المحرر تأليف مجد الدين عبد السلام ابن تيمية (652هـ).

التذكرة لأبي الوفاء علي ابن عقيل البغدادي توفي (512هـ).

وفي الأصول التمهيد لأبي الخطاب الكلوذاني توفي (550هـ).

الشرح الكبير المسمى فتح العزيز في شرح الوجيز تأليف الإمام أبي القاسم عبد الكريم الرافعي توفي (623هـ).

الروضة واسمه الكامل روضة الطالبين وعمدة المتقين.

تصنيف العلامة المحقق أبي زكريا محي الدين شرف النووي توفي(626هـ) وهو مختصر الشرح الكبير وقد قام بشرح الكتاب مجموعة من الفقهاء.

---

[1] ينظر ،زينة العرائس، ابن المبرد، 64.66.

الملحق

هذه مجموعة من المصادر التي اعتمدها ابن عبد الهادي في كتابه زينة العرائس ذكرنا بعضا منها لأهميته وفعاليته وسكتنا عن آخر نظرا لولودذكره في قائمة فهارس الكتب الواردة في النص فلينظر هناك"[1].

[1] زينة العرائس، ابن المَبرد، ص67-68.

الملخـــــص

الملخص:

تهدف هذه الدارسة إلى تبيين أثر وتفاعل اللغة العربية والفقه الإسلامي، وذلك من خلال تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية مع التركيز على كتاب زينة العرائس لابن المَبرد كأنموذج تطبيقي، محاولة تتبع بعض المسائل الفقهية التي استند فيها المؤلف إلى القواعد النحوية في بيان الحكم الشرعي، مع شرح هذه المسائل من الجانبين: النحوي والفقهي، مما يدل على الترابط الوثيق بين علوم العربية وعلوم الشريعة.

الكلمات المفتاحية:

التخريج، القواعد النحوية، الفروع الفقهية، زينة العرائس، ابن المَبرد، العلاقة بين الشريعة والنحو.

Résumé:

Cette étude vise à démontrer l'impact et l'interaction de la langue arabe et de la jurisprudence islamique, en graduant les branches de la jurisprudence à partir des principes grammaticaux, en mettant l'accent sur le livre Zeinatal-Ara'is d'Ibn al-Mubarrad comme modèle appliqué. Il tente de retracer certaines des questions jurisprudentielles dans lesquelles l'auteur s'est appuyé sur des règles grammaticales pour expliquer la décision juridique, tout en expliquant ces questions à partir des aspects grammaticaux et jurisprudentiels, ce qui indique le lien étroit entre les sciences arabes et les sciences de la charia.

Mots-clés :
Graduation, Principes grammaticaux, branches jurisprudentielles, parure des mariées, Ibn al-Mubarrad, la relation entre la charia et la grammaire.